

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232542

UNIVERSAL
LIBRARY

وَمِنْ مَوْكَا عَلَى اللَّهِ حَسْبُهُ

مِنْ مَوْكَا
حَسْبُهُ
مِنْ مَوْكَا

مَطْبَعُ مَوْكَا حَسْبُهُ
مَطْبَعُ مَوْكَا حَسْبُهُ

[illegible]

فيفسق جاحده ولا الاول الواجب الثاني لان امان والطالب ينبغي عليه
 عليه اطمئنه بغيره بالترك مرة او مرتين لولا الاول السنة والثاني المستحب
 طريق آخر دليل كل مشروع امان يكون قطعا ولا الاول الغرض الثاني اما
 ان يكون ظني الاصل قطعي النوع ولا الاول الواجب الثاني امان بتمام
 تركه لا الاول السنة والثاني المستحب بتمامه المباح اي يقرب بهذه
 الاربعة المباح فالجواب يقرب المشروع لا يوجب ولا غيره فعلى من المشروع
 هو فعل حميد عاقبة ولو جرح عليه فاحلة فالمباح بالنظر الى كون عاقبة حميدة وظاني
 المشروع بالنظر الى ان فاعله غير جرحه خارج عنه فلا يكون عين المشروع لا غيره ولو حمل
 المشروع بما جرح فاعله يخرج المباح لان فاعله لا يجرح ولا يدم على المستحب فعلى من جرحه تصاريها
 عدم الرجوع في فعله فهو معنى صحيح للجميع ولهذا قال يلبيها المباح في غير المشروع
 نوعان محرم وهو كانت عاقبة ذميمة قطعاً وقيل المحظوظ الشرعي بديل
 قطعي من الدريعة مكره وهو لا يكون تركه اولى من تخيله كذا في الاشياء
 وتبيلوها المفسد للعسل المشروع فيه وهو القسم الثالث له وهو فوفا
 لانها لا يتضمنان في البطلان فعل مشروع والمفسد كونه حراما متيقضا لطلب
 فان اشترى حراما لم يفسد بالشد والغلظة اقل من نفس الحرام فيكون

في القسم ويلحقها بالجملة
 والنوع في كل واحد من هذه
 وسكنت وصحبت في
 الخاف فخرج من الباب
 المشدود من الجبهة
 فتقلدوا

فربما ينه لاهو عليه قال الكل في هذه النواع من المشرع خمسة ومن غيره طمة فان
 قيل قد ذكر الامام ابو زيد في الاسرار المشرع على نوعين حرام وغير حرام ومنهم
 يقتضي كونه قسما من المشرع فيها وعبارة هذا المختصر يقتضي كونه قسما
 وجه التوفيق بينهما قلنا المراد من المشرع في كلام الامام ابى زيد المعروف بتم
 حرمة واحدة والحرام بهذا المعنى من المشرعات لان حرمة ثابتة بالشرع
 في هذا المختصر المشرع ما كانت عاقبة حميدة والحرام بهذا المعنى منه فصيح
 الكلامان جميعا اما الغرض من اثبات النص القطعي من الكتاب لسنته و
 الاجماع القطعي هو الذي اطبقت الامة على حجيته وقد نقل الدنيا بطريق
 وحكمه الثواب بالفعل اي مد تعالى فان من صلى براء فلا اجر له بل عليه
 وزر وقيل لا اجر له ولا ورعيه ولا يجوز صلوته والعقاب بالترك بلا عذر
 تركه مقطوع الرحيلين واليدين الصلوة وترك الخائف على نفسه والصلوة
 والكفر بالاختار في المتفق عليه كاصلوة بخسر الزكوة والجمع
 وصلوة الجحارة وقيد بالمتفق لان النكاح الغرض المختلف لا يوجب الكفر
 كسج مقدار النامية ثمانية وان ثبت بنفسي قطعي من حيث ان الحكم بعد
 البيان ايضا ان النص لا يوجب الاجرة الواحد لكن لا يكفر بجاهد لا يترك

اي يقربها والبلد ان
 اي يجعل فاسبا لافزده
 والنسخ لان الاصل ان فعل
 يفيد صلي الله عليه وسلم
 صاحبها لا يباح هذا النظر الى مباشر
 وبالنظر الى معنى فيه المشرع
 لا يباح في ذات الغرض من
 في هذا المشرع في معنى عدم ما فاض
 في هذا المشرع في معنى عدم ما فاض

٦

في جعل الشئ العقود
 كذا الفعل المباح ولكن قال
 فعله ذكره من معنى فوات
 فعلى ذكره من معنى فوات
 فتقضى انفسه والعتاب
 لا انفسه العتاب والعتاب
 فلما ليس كذلك لان العتاب
 في ذاته يقال تركه هو
 في ثبانه يقال تركه هو
 في ثبانه يقال تركه هو

بالان كك
 لان تركه يغني كما يغني
 بالان كك

ان الدين لو كان من جانب واحد او غير ذلك
 ان الدين لو كان من جانب واحد او غير ذلك
 ان الدين لو كان من جانب واحد او غير ذلك

في المقدار والمنازع ان يقول سلمنا انما حكم اليه ولكن لا سلم قطعيه
 البيان وكيف يكون قطعيا والبيان لم يكن من الاحاد وكذا سمي
 والتاويل لا يفسد القطع قطعاً فالاولى ان يعرض عن هذا النظر صريحاً
 القيسية في التيمم فانها ثابتة بالدليل القطعي وهو قوله تعالى فيتموه ولكن لا يكفر
 بجاهل به لاختلاف المك فانه عنده سنة كما في الوضوء والواجب ما
 ثبتت بدليل فيه شبهة كالمول العام المحصور من البحر الواحد والقياس
 والاجماع المنقول اليها بطريق الشهرة والاحاد وهو نوعان نوع في قوة
 الغرض كالوتر والقعدة الاخرى فان تركها يفسد الصلوة ونوع هو في مركزه
 ومحل وهو كالناحتحة وضم الصورة وحكمه اي حكم الواجب بوجوب حكم
 الغرض علامه لا اعتقاداً اي كما ان ترك الغرض يعاقب فكذا تركه ليس
 المعنى ان حكمه حكم الغرض علامه ففسده ولذا قلنا ان لا يفسد الصلوة بترك الناحتحة
 وضم السورة كفساد ما ترك نفس القراءة والركوع وسجود ولو كان مثله
 من كل وجه فسد فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يفسد الصلوة بترك القعدة
 والاخرى والنجو ذكره الوتر قلنا نعم لان حكمه حكم المستتر بينهما كما لا يدع
 ذلك حتى لا يكفر جاحده بل يفسد وما وقع في العروغ فمحول على التهديد

على الرأس في الوضوء
 بيان تغذبه لان الغرض
 المختلف فيه انكاره لا وجوب
 الكف كما لو تركه وتغذبه
 وضيمه كما لو تركه وتغذبه
 الرأس اما الواجب فان ثبت
 بالدليل فيه شبهة وهو
 العام المخصوص والمماثل

قال اقل المبرزين كفاية
 ولا تقتلوا اهل الذمة وخزائهم
 والقياس وحكمه حكم
 العرف وحكمه حكم
 فليست بواجب دون الغرض ولو
 ترك بلا غير يعاقب دون الغرض
 حتى لا يكفر جاحده بل يفسد
 وتكون وهذا لا ينسب الى الكفر

لا يقول بوجوب حكم المستتر بينهما كما لا يدع
 يقول بعدم وجوب حكم المستتر بينهما كما لا يدع
 الوتر والاشكال والاشكال
 يفتي في اللغة العربية
 السلوك وفي اليونان
 انما دام على حاله
 عليه الصلوة والسلام

من كان له صلاة في يوم الجمعة
فلا يكون له صلاة في يوم السبت
لأنه لا يكون له صلاة في يوم السبت
لأنه لا يكون له صلاة في يوم السبت

والصلاة في اليومين
والصلاة في اليومين
والصلاة في اليومين
والصلاة في اليومين

او على الخوف كما وقع مرعا ان من اكل المصح على الخفين نحتي عليه الكفر
هذا لان بعض المساهرة اقوى من بعض والسنة ما واظفة النبي
صلى الله عليه وسلم مع تركه مرة او مرتين ولو لم يكن مقرضه
بتركه كان واجبا والاعتكاف في العشرة الاخرة من رمضان مع موطنه
غير مقرضه تبغير واجب بل هو سنة لانه عليه السلام لم يتركه على تركه بل تركه
كان واجبا لا كونه واجب على الترك ذكر بعض اهلنا في النهاية فطهره المصنف
رحمه الله يقتضي ان المواظبة تم سنة الهدى والزوايا اولوا اريدت من السنة
المحدودة الاولي لم يبق لقوله في الهدى في قوله وحكمها الثواب بالفعل الثواب
بالترك في الهدى فائدة ولا يستقيم الضمان براء من الضمير حكمها اعم من
السنة المحدودة لان الرابع لا يخالف المرجع اليه وان اراد من الضمير اعم من
الزوايا صحت وحكمها الثواب بالفعل والعقاب بالترك في الصلاة
اي السنة المؤكدة وهي اراد في القول والفعل وقيل اراد في الوعد
بالفعل والوعيد بالترك ذكر في اصول الفقه انه لا عقاب بترك سنة مطلقا
فقد ذكر في الفقه قال محمد بن حمر بن بعضهما انه يمسك في بعضها لا يثبت في
بعضها يجب القضاء وهي سنة الحج والعمرة لا يعاقب بتركها لانها ليس بها

نكس النبي عليه الصلاة
والسلام في قيامه وقعوده وركبته
ونظائر الهدى كالزادان و
الاقامة وصلاة العبد
والجنانة وصلاة العبد
والزادان والركبته
والركبته في الصلاة والركبته
والركبته في الصلاة والركبته
والركبته في الصلاة والركبته

سنة من سنة الصلاة والركبته
سنة من سنة الصلاة والركبته
سنة من سنة الصلاة والركبته
سنة من سنة الصلاة والركبته

الضيق عند رواج العقاب الى التنبية
 فيكون ما يتبين من رواج العقاب الى التنبية
 فيكون ما يتبين من رواج العقاب الى التنبية
 فيكون ما يتبين من رواج العقاب الى التنبية

سبع في جميع الاحكام والحكم في سائر سباع نجاسة اللحم وحريم
 ونجاسة سورة فكذا في هذه ثم الكرامة نوعان تجري كل الفاس
 وتنزيهي سورة الهرة اذا لم تشرب على نواكلها الفارة والاولى
 اقرب الى الحرام والثانية الى الحلال والمطلق عند محمد بن نصر
 الى الماول لانه الكامل وهذا معنى قولهم ونض محمد بن ان كل كرو
 حرام وحكمه الثواب بالترك الموصوف اي بالترك مدغ
 وجل فلو ترك سورة النفرة لطبع مثلاً ما يكون ما جواراً بل ما زورا
 وسخوف العقاب بالفعل في كرامة تحريمية حطاع من رتبة الحرام
 البحت وهذا لان العقاب يترتب على الحرام ودليل الحرمة في الكرامة
 غير قطعية فاو رث شبهة الحرمة في الحكم وهو العقاب فيكون حكمه
 خوف العقاب ضرورة وعدم الكف بالاستحلال لان
 الدليل ضمنى والمفسد هو الناقص للعمل المشروع فيه فان
 قيل العمل المشروع معرض وهو متى وجد تلباشي فكيف يتصور نقصه
 قلنا المراد من نقصه خروجه عن اعتداده شئ عا لان المفسد حين
 عرض اي صادف انتقص الجزاء الذي يلاقيه ومنى انتقص ذلك

في الصلوة تنقض كل نوع
 فلا بد من تفصيل على
 وتعداها بما جبر عطف
 تفصيل على نوع يعقب
 الاختصار اي عدد او الاختصار
 اي ركب منها على ثمانية
 العباد يسيرة

الباب الاول

في بيان الفرائض وهي خمسة
 عشر بعضها خارجية اي خارج
 الصلوة وبعضها داخلية اي داخل
 الوقت اي معرفة الوقت كل صلاة
 فرض وذلك ان بيان صلاة كل وقت
 في ذلك الوقت انما هو

الصلوة اداء ولا يسهل
 ولو انما ياتى بابل الوقت
 لا يكون اداء ولا يسهل
 ان زمني بل زمني اداء
 اداء على الوقت ولو
 التي ياتى بعد معنى الوقت
 يسقط عن وقت ولا

فما نفى عن ذلك الطهور
 وفي الثلثة لا يشرع غسل
 الطهور لا يغسل في نوى
 الطهور لا يغسل في نوى
 الطهور لا يغسل في نوى
 الطهور لا يغسل في نوى

مع ان الشرع يهيئ عن الطهارة وقال لا تطهروا عما لكم ولا تشك ان
 ارتكاب المني عنه سبب العقاب وشرعيته لنا قبل الشروع واما بعد
 فقد صارت علينا وهذا يلزم القضاء بالابطال خلافا للشافعي
 ولو قطع الصلوة عند الاخرار الفضلية لا يكون معاقبا لان الابطال
 حينئذ للتكثير وهو مشروع كمن هم المسجد لينى احسن وامتن من
 الاول وذكر في الغياثية رجل دخل في الصلوة فرائى في ثوبه نجاسة
 اقل من قدر الدرهم والوقت متوسع فالافضل بان يقطعها فيغسل
 ويسبقه في جماعة اخرى ان فائته هذا ليكون مؤديا فرضه على جواز
 بيقين ففعله وحكم العقاب بالفعل عند المحمول على زيادة عدله
 سهوا اى ناسيا واعلم بان الصلوة جماعة للاربعاء الاول
 سترها اى الفرض الواجب سنة والمستحب لان الصلوة عبادة
 اتامة في الملحقات عبادة مركبة من اجزاء يحصل التبعيد وهذه هذه
 المشابة وقد توجد الاربعاء الاخيرة فيها طبعها اى المباح والحرم
 والمكروه والمفصل لعدم معنى التبعيد فيها اى الثلثة الاخيرة نظائرها
 الابن محصية ومنه لا يحصل التبعيد بها للثلاث فمبني وبين العباد

انظر مرة واما لا يكون
 اي يحصل مرة واما لا يكون
 فاشد فيه التخفيف الا اذا كان
 سديا او عذت قد اجبت عليه
 ذلك باية بدون التخفيف
 والتعجب اى طهارة ثوبه بالماء
 والمكان اى طهارة مكان

المصلي والمراد منه مكان
 موضع قدنى المصلي وموضع
 سجوده اما الاول قبل النطق
 وموضع سجوده فبعد النطق
 والاعنة اي عليها من الجواز
 لو حصل سجوده على مكان
 على اختلاف التقادير
 بالافقة والافقة لا يافق
 النجاسة قد لا يافق فلا
 بشرط طهارة مكان
 بشرط طهارة مكان
 بشرط طهارة مكان
 بشرط طهارة مكان

عاشروا على ما علمت من غير غش
 ان طهر على من عباد الله
 يحوي ويو بالافضل من
 اي استقبال وجوب واستقبال
 لا استقبال عليها كما هو قول
 البعض وهذا في النية اما في
 الاختلاف فغير في قوام

تعالى وهي خمسة عشر بعضها خارجية وبعضها داخلية
 والمراد بالخارجية ما يوجد خارج الصلوة والداخلية ما تركبت لصلوة
 من تلك الاثر اما الخارجية فتشتمل على قدم الخارجية على الارض
 لانها شرط لها وهي مقدمة على شرطها منها الوقت اي المعين
 لقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كما باقوتها اي ضا
 بموقفا فان قيل دخول الوقت غير داخل تحت الحساب العبد بل سجد
 باجمام الله تعالى فلا يكون فرضا لان حكم الفرض التواب بالفضل
 والعقاب بالترك ولا يتاقي هذا الا فيما دخل تحت قدرته واختياره و
 دخول الوقت جبري ولا اختيار للعبد فيه فياثم اوجبه فله يكون من الغرض
 بل هو سبب الصلوة كما ذكر اهل الاصول قلنا المراد منه اقامة الصلوة
 في الوقت المعين له شرعا وهو كسبب العبد لامحالة لانه متشكل فان اقامته
 فعل لا يتصور خارج الصلوة فلا يستقيم عدمه في القرين الخارجية فلا
 يستقيم التاويل فالاولى ان يراوده ترصد وقت الصلوة فلا يتوصل
 الابه فوجب كوجوبه ولا شك ان التردد يوجد خارج الصلوة وانه كسبب العبد
 فلا ينتهي فقل عليه نقضاً وبمعنى انه لا يستقيم اراؤه مطلق الوقت غير

الاستقبال عليها كما هو قول
 البعض وهذا في النية اما في
 الاختلاف فغير في قوام
 منة ما استقبال
 جسيما وحقائق الاستقبال
 الى جهة الكعبة
 الى الصلوة فان
 والا قرب الى الغرب
 الاول ان ينظر الى الغرب
 الصلوة في احوال الاربع

١٥

ايامه ينداء
 الامين والثلث في جانب
 عند ذلك ولو لم يجز
 فيا من المغربين يجوز
 فوجه خارجهما لا يجز
 والثاني ان يجعل يات النفس
 صغرى على اذنه اليمنى ويميل
 الى يساره قليلا فتلك القبلة
 وهذا حسن الوجهين وعند

او الظلام فخير والتميز
 بل المودلين المقصود
 فلو صلى في الظلمة لم يكن
 اليهودي على قدر
 دسمة ولا فنة لا يجوز

والان اصابنا في
كما هو حق وصلى على
انما هو حق ولا يعيد
ما كان فالاصل ان
القبلة على الشدة اوجه
عن الكعبة في باب
له وجهتها في الزعم
والخرى وهو لا يثبت

والنية والارادة بعد
فعل الاداء والقضاء بعد
الركعات وصفه الصلوة من اوجب
ويغزو والشروط ان يعلم بقية اى صلوة
يصلى الماذن ان يعلم بقية اى صلوة
يسبح فلكل اذ لم يكن موصوفاً للنية
على نية اوجه متقدمة على الشرع وقارة
له وسارة عنه فالقارة

الغائبة المفروضة وان المراد من الفريض المذكورة هي الفريضة التي روي
في الوقت لان رصد الوقت للفرض لا الفعل فان وقتها لما كان مطلقاً
فلا معنى للرصد وكذا لا يستقيم ايضا على التأويل الاول لان ترك الاقامة لا يلزم
سخت قدر العبد وتصرفه فلا يتصور له الاثم بتركه وكذا الاجر على تقدير الاقامة لعدم
صدوره الفعل عن اختياره ولو اريد بالوقت المطلق هو الوقت المستفاد
من قبل الشرع اى الصلوة الفريضة لا بد لها من اقامتها في الوقت المأذون
من قبل الشرع والوقت المأذون لا ادوات طهره والما للقضاء فهو الوقت الذي
الافاء فيه شرعا كالوقت المنهية وعلى هذا الطريق يصرف الفريضة الى الاداء
والقضاء ولكن ينبغي اعلان هذا التأويل فلا يصح ارادة المطلق بهذا التأويل
ايضا وكذا بالتأويل الثاني اذ لا ترصد للفريضة عادة لانه فيما فيه خشية العقوبة
والخشية يهينها لان الوقت الصحيح اكثر من الفاسد في كل يوم فلا معنى للرصد
وقيل المراد من الفريض هي الشرائط التي ثبتت بالدليل القطعي المذكور
والحدود التي حكمت كذا فعلى هذا الحاجة الى التأويل ولكن يلزم عليه ان
يذكر العقل والبلوغ ايضا لانهما من شرائط الصلوة بالنفس القاطع
ولكن لا اعتراض من هذا السؤال بان يقول هما من الشرائط التكليفية

لا يستتبع اعتبارها بالركعات
افضل على المتقدمة فاذا كانت
متصلة بالشرع فكذلك الركعات
منفصلة فالجواب لا تجل منجاوين
منفصلة فالحق لا يجزى معتبر
فعل فيها فحق معتبر
الشرع والافقير الزعم انما
ايضا واختلفوا فيها فغير متعين

قد استتبعه وقيل لا يجزى لان
بالنظر في نفس التمسك بالنية
في وقتها كذا كذا بالنية
كان ينبغي حده اذ في ان كانت
لا يكون احد خارجا عن
في كل وقتها

حق النسيان فان ثبت الاجابة
 بالنسيان لم يجز اقامته
 الا بتبين نية الصلوة ونية
 الصلوة وان لم يكن الامام
 معوا عنه كثرة الجحاش
 من الكسفة والنجاسة
 وارشاد ان نية الصلوة
 صلوته يعطى وكيفية مطلق

لامن شرائط الصلوة وانه لا يتقبل الصلوة وان كان
 شرائطها لما صح نفلها وانما عدم صحة صلوته المجنون اصلا فان
 المجنون ناقص للطهارة ولا صلوة الا بالطهارة فلا يصح صلواته
 اصلا ولا له لا عزيمة له لانها تعتمد الاختيار وهذا لا زكوة عليه
 ومنها طهارة البدن من الانجاس والاحداث لقوله تعالى والرجز
 فاجبر وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة واسمحت
 فيه مضمرا بالجماع اما طهارة الاحداث ففريضة من غير تفصيل فلا يعفى
 التعليل منها الا لدفع المخرج الضار فقد ذكر في الذخيرة وسئل ابو
 القاسم عن وادة الطفرة الذي يبقى في اخفاره الدرر او الذي
 يعمل على الطين على المرأة التي صبغت صبغها او الصباغ قال
 كل ذلك سواء ويجزئهم وضوءهم اذ لا يستطيع الامتناع عنه الا
 بحجج وكذا روى عن غيره وعليه الفتوى واما من الانجاس ففريضة
 تفصيل وهو ان النجاسة على نوعين غليظة وهي ما ورد فيها التحريم
 ولم يرد اجمة ففرض آخر عند ابي حنيفة رحر وقال ابي لم يختلف العلماء
 فيها فالادراك غليظة عنده لان قوله عليه السلام انه رحر لا يرد اجمة

النسيان للنفل وللغرض
 التراجع والكلية
 تعينه كما يصح منها وفي الكلية
 لا ينعى من الوقت
 الا في الجحاش لا اختلاف
 فضل الوقت قال صاحب
 ان اذا مشى لم يخط
 ان من اليوم او الوقت
 في الوقت اذا كان
 او ظهر الوقت بان قال ظهر لي
 الوقت او ظهر من
 او الوقت فاما اذا نوى الظاهر
 عليه او ظهر ما لم يرد
 لا ينعى الوقت ففرض من يقول
 لا ينعى الوقت ففرض من يقول
 لا ينعى الوقت ففرض من يقول
 لا ينعى الوقت ففرض من يقول

١٤

ان اصل لك وادعوا
 بهذا البيت ففسرولى
 فبقوله في الذخيرة
 صدره ان كلامه
 الاول ما على قول ان يكون
 انما عليه والاول

وعلى قاس قول لا ينضم لها
 أحسبهما انما لا ينضم
 وغلب في الصلوة عند ما
 والمراد من قول لا ينضم
 وقول قاس قول لا ينضم
 أحسبهما انما لا ينضم
 وغلب في الصلوة عند ما
 والمراد من قول لا ينضم

مض وعند ما حقيقة تكون ظاهر عند الكبول ما يוכל نحوه حقيقة عندهم
 جميعا لمخرجه استمر من البول ويشربوا من البوالها ولاختلاف
 في طهارة وحقيقة وهي غير ما فالغليظ عندها فرضية اذا كانت
 فوق الدرهم وزنا في المتجدة وبسطا في غير ما وانحقيقة اذا كانت قد
 ربع الثوب اي ربع الطرف الذي اصابه على ما عليه للفتوى فظهر من
 هذا التفصيل ان فرضية طهارة البدن من الانجاس لميت على الاطلاق
 ورايت في بعض كتب الفقه ان النجاسة المغليظة اذا كانت
 فوق الدرهم فعندها فرضية وان كانت قدر الدرهم فوجب
 وان كانت دون درهما والاولى ان تغسل في الاحوال الثلث
 القاع من العقاب احياء للسنن ومنها طهارة الثوب لقوله تعالى
 ثيابك فطهر وقيل معناه فقصره وبسجته ايضا على فرضية طهارة الثوب
 لان الله تعالى امرنا بقصبة الثياب توقيا عن النجاسة او تقصير
 الثياب بسبب التطهير فالثوب التطويل لا يمكن توقية عن النجاسة
 فدل على ان تطهير الثياب من النجاسة فرض لان الامر بالتوقى
 من النجاسة المتوهم امر بالتوقى عن المحققة بالطريق الاولى ورتبه

عن التطهير على نفسه بكم ان
 ابل او الله اعظم او الرحمن
 الكبر اخراها ترك مراعات
 لفظ التكبير فزلى دابر
 كما ياتي في باب الواجب

١٨

فاحاصل ان ذكر
 الذات مع اسند من
 اسم الصفات التي هي
 من جنس فرض فلما اريد
 من تعليم اى على القدرة
 مسبوقة التعليم اى على القدرة
 عليه حتى يجوز على
 عليه الذي لا يجزى على
 والذين في الصلوة المقتضية
 الغياب في الصلاة
 والوقت ليس به ان ذلك لا
 يصح فاما ما مع ذلك لا

الغياب في الصلاة
 والوقت ليس به ان ذلك لا
 يصح فاما ما مع ذلك لا

عليه السلام في اللغة هو الذي
من الركنين والافلا مني وقطر
لا يبي كروما وكل ايطلق
عليه اسم الاخشائي

سجدای مایواری عورتکم عند کل صلوة لان اخذین الزینة
 لا یتصور فارید محلها و هو الثوب ولا یحیی اخذ بعین المسجد قدل
 انه للصلوة لکن کنی عن الصلوة بالمسجد والاول اطلاق الماسم
 اسحال علی المحل الثاني عکسه ثم نقین عورة الرجل ثبت بقوله علیه
 السلام عورة الرجل ینسره الی الركبة والمرة بقوله علیه
 السلام المرأة عورة مستورة ای یجب سترها و هو اسم للجموع فقلنا
 کلها و هو خبر حقیقة لکن غیر مراد لان الشاهد غیر مستورة فلو حل علی
 حقیقة لزم الخلف فی کلام شامع فحملناه علی وجوب سترها اذا واجب
 ملازم الاخبار والواجب مغض الیه واستثناء هذه الاعضاء للابتلاء بها
 لا یجید یأس نادل الایضا بیدیا ومن الحاجة الی کشف وجهها
 خصوصاً فی الشهادة والمحاكمة و هذا معنی قوله تعالی الا اظهر منها
 ای الاما حرت العادة والسجدة علی ظهوره لکن القلیل غفوه کشف
 ربع سانی ینمخ جواز القیارة مقام الكل احتیاطا والمراد من المرأة
 فی الحديث الحرة بقوله علیه السلام اتقی عنک الخاریة و قالوا تسهین الخاریة
 لکما سوان جواریه تمیل یخمد من الضیقان کاشحات الرؤوس مغطیات
 بیع جارية نام کل بهانه ستره

سجدای مایواری عورتکم عند کل صلوة لان اخذین الزینة
 لا یتصور فارید محلها و هو الثوب ولا یحیی اخذ بعین المسجد قدل
 انه للصلوة لکن کنی عن الصلوة بالمسجد والاول اطلاق الماسم
 اسحال علی المحل الثاني عکسه ثم نقین عورة الرجل ثبت بقوله علیه
 السلام عورة الرجل ینسره الی الركبة والمرة بقوله علیه
 السلام المرأة عورة مستورة ای یجب سترها و هو اسم للجموع فقلنا
 کلها و هو خبر حقیقة لکن غیر مراد لان الشاهد غیر مستورة فلو حل علی
 حقیقة لزم الخلف فی کلام شامع فحملناه علی وجوب سترها اذا واجب
 ملازم الاخبار والواجب مغض الیه واستثناء هذه الاعضاء للابتلاء بها
 لا یجید یأس نادل الایضا بیدیا ومن الحاجة الی کشف وجهها
 خصوصاً فی الشهادة والمحاكمة و هذا معنی قوله تعالی الا اظهر منها
 ای الاما حرت العادة والسجدة علی ظهوره لکن القلیل غفوه کشف
 ربع سانی ینمخ جواز القیارة مقام الكل احتیاطا والمراد من المرأة
 فی الحديث الحرة بقوله علیه السلام اتقی عنک الخاریة و قالوا تسهین الخاریة
 لکما سوان جواریه تمیل یخمد من الضیقان کاشحات الرؤوس مغطیات
 بیع جارية نام کل بهانه ستره

اذا کان فی الجوارح والجارح
 فسلوا علی الخنقة الشکر
 یجوز و شکره لا یجوز
 وضع القیام مع السجدة
 دفعة واحدة فی فی لودع
 وضع قیامه ثم وضع قیامه
 وضع قیامه ثم وضع قیامه
 الا ان یسجد فی زمان یطع
 والمراد من السجدة والاف
 یو وضع السجدة والاف
 سجد فی الارض علی ایدیهما فان
 دوا النبی علی ایدیهما فان
 کان علی الجیم یجوز بالاف
 سجد فی الارض علی ایدیهما فان
 سجد فی الارض علی ایدیهما فان
 سجد فی الارض علی ایدیهما فان
 سجد فی الارض علی ایدیهما فان

صلوة للترك الفرض ومنه الزينة الصلوة الاحقر ان تاحتم على جميع الاركان سوى الصلوة فلو قدمت على الكل او على البعض فسدت ٢٢

ان كان في غير هذا الموضع
فان كان في غير هذا الموضع
فان كان في غير هذا الموضع
فان كان في غير هذا الموضع

التي هي من فدل انها ليست مثل الحركة بل مثل الرجل مع زيادة طهره
لغيرها لان النظر اليها سبب استقباله القبله لكل من
شاهد القبلة يجب عليه اصابته فيها بالاحكام ومن لم يشاهدها فالفرض
له جهتها لا عينها خلافا للجهري في فائدة هذا الخلاف طهره في النية فعد
تشرط نية عينها وعند عامة مني جهتها وحاصله ان لما شرط اصابته فيها
للشاهد وغيره فعد ما لا يشترط نية عينها في حق الغائب لان التكليف
فوق الطاقة منفي للغائب لان التكليف فوق الطاقة لا يجوز
فاذا لم يقدر الوصول لا يتحقق الخلف ولان النية عقد القلب على
الكعبة ومنها جزاء لم يحصل لان التوجه اليها بالاجتهاد وبالامارات
المضمونة بالاجتهاد فلم يكن ربط القلب الاعلى بهذه النية فلا معنى لنية
عينها وانما قلنا بان الاستقبال فرض لقوله تعالى قولوا او هو كيم شطرو
اي جهته ونحوه وهي اعم من ان يكون حقيقة او اجتهادية ولا تسقط
في الفريضة الا خوف عدو او سبع او في حق مريض لا يجزى من سجود اليها
او من كان على خشية في البحر كذا في الايضاح وكذا في النفل في المص
راكبا وفي الغضاء راكبا سائرا فلا يشترط في الشروع والبقاء نحو

في باب من لا يركب ولا يمشي
اي مقدر العقد الاخر
الشأن من الركعة بعد سجدة
او كانت الصلوة شائنة
والطريق حتى لو سجد في الغفر
ولم يقصد في اخرها ركعتين
وذبح نفسه صلوة

٢٢

ولو قام من الشائنة
الى ان انشأ ولم يقصد
صلى اربع ركعات ثم تقبل
افترع صلوة اجتهاد والغيب
ان نفسه وهو قول جمهور
عليه افضل الشئ في باب الاجتهاد
الذي يوجب افعال الشئ
في كل ركعة اى الافعال التي
انعدت في ركعة واحدة

في جميع الصلوة
في جميع الصلوة
في جميع الصلوة
في جميع الصلوة

في جميع الصلوة في جميع الصلوة في جميع الصلوة في جميع الصلوة

الفرائض والواجبات
 وهي سبعون وعشرون
 بعض المصلين وبعض
 الصلوة وهي أربعة
 عشر أما العام فلفظ
 التكبير الخفيفة

قوله الله أكبر ومعنى التكبير
 الشروع بلفظي تعين
 المصطفى فرض كانه
 الا بعد سبحان الله او لا اله الا الله
 هذا في ترك الاستاذة بان يركع
 او يركع هذا في ترك
 العبادة او لا عنه الى غير ذلك
 وفي قوله لا يجوز الا ان لا يجوز
 العبادة وفي قول الشافعي ان
 الله عليه لا يجوز الا قول

٢٢

بجملات ما لو استغل بعل ليس من جنس الصلوة لان الصلوة بطل
 به وكذا النية المتأخرة ولا بغيره بالنية المتأخرة عن التكبير في ظاهر
 الرواية وقال الكرخي سمعنا ما دام في الشاء وقيل يصح ما لم
 يركع قياسا على الصوم وجه الظاهر ان الصلوة عبادة وهي لا
 تجزأ ما لم تقع عبادة والنية ما لم يتقدمها لم تقع عبادة وفي بعض
 جوازها للجرح لانه لا يمكن من وصل النية به الا بالتكبير ولا جرح في
 الصلوة والنية اراقة الدخول في الصلوة وانما ان يعلم
 بقية اى صلوة يصلي اذا ما لما لو سئل لكانه ان يحجب على البدل
 وان لم يعذر على ان يحجب بالابتداء لم تجز صلوة ولا بغيره للذكر
 باللسان لانه كلام لانية لكنه افضل فلا يفضل ان النية ينبغي ان
 تكون متفانية للصلوة حقيقة او حكما بان لم يتجمل بينهما بعل نياتي
 الصلوة وبكيفية نية النقل اى كيفية نية مطلق الصلوة لان ادنى
 انواع الصلوة النقل فالنقل مطلق النية اليه في السنن و
 والزواجر بكيفية مطلق النية عند الجمهور لا يهاونوا قل في الاصل
 وفي الغرض لا بد من تعيينه كالظهر والفجر او فرض الوقت لانه

كعبه ولو شاع بالجمع
 اغفر للابيع الامارات لفظ
 التكبير فواجب حتى لو ترك
 سبوا يجب عليه سجدة هو
 ويذكر الرواية في تكبيري والقبض
 الاولى اى في ذوات الاربع و
 عقدا بغيره في التكبير الاول
 وروى في التكبير الثاني كيف
 لا بد من الصلوة الثانية كيف

في صلاة الواجب وهو
 في صلاة الواجب وهو
 في صلاة الواجب وهو

[illegible]

الحاشية على كتاب الفقه في الدين
كتاب الفقه في الدين
كتاب الفقه في الدين

وليعاقب على تركه قلنا اتيان فعله وتركه منّا يمكن ان يصح خلف
القاري او الامي وفي الاول آية بالقرآن وفي الثاني تركها
ولهذا قلنا لو اتقيد فاري خلف اي قوم منه فثبت صلواتهم جميعا
لقوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن فانما تركت الصلوة ليل
الساقي فاقبيل النص عام خص عند البعض وهو ما دون الآية قلنا
العران ما يتناول ما هو معجز فالمازلاتنا ول ما دون الآية ولا يتناول
المازلات في صلوة الليل وقد نسخت فضيحة لان ما شرع ركنا
لم يسخ بديل انه لو شرع لزمر بالاركان فكذا انه اوى آية فضيحة
عنده اجميعة وقال لا بد من ثلث آيات فصار اذ واحدة طويلة ونبه
المسئلة بناء على اصول وهو ان حقيقة المستعمل اولى من للجاز
للمتعارف عنده وعند ما بالعكس وان اردت فضل البيان فاذ
الى الكافي والتمحيص بقوله تعالى واكرموا و اسجدوا
انما وضعت السجدة ان في كل ركعة ثم ان الامر لا يقتضي التكرار بالجنز
المستورة كاعادة الركعات مع ان الصلوة لا يتناول الاربعة كذا
في منزه المتفق وفي الكافي وتكلموا في كراهة السجدة فقبيل انه

[illegible]

والموسى ورافائيل الكتاب و
سورة غفران فافتر الكتاب
فلاسم عليه وعلى آله
إذا فسر لوني صلوة الحجة
الحجة وبعدي لاسم
وفاز انجاني جبريل
فلاسم عليه وان فو را الفاتحة
يقين لادن فو را على الهم
بور ودي

لا يحسن الدعاء في
الوقت الذي كان فيه
محمدا واما في
الوقت الذي كان فيه
الوقت الذي كان فيه
الوقت الذي كان فيه
الوقت الذي كان فيه
الوقت الذي كان فيه

في الصلاة قال لا
 في الصلاة قال لا
 في الصلاة قال لا
 في الصلاة قال لا

في الصلاة قال لا
 في الصلاة قال لا
 في الصلاة قال لا
 في الصلاة قال لا

انما هو في الصلاة قال لا
 في الصلاة قال لا
 في الصلاة قال لا
 في الصلاة قال لا

في الصلاة قال لا
 في الصلاة قال لا
 في الصلاة قال لا
 في الصلاة قال لا

في الصلاة قال لا
 في الصلاة قال لا
 في الصلاة قال لا
 في الصلاة قال لا

والركوع حتى لو ركع ثم السجدة يعود إلى القيام
 ويضعها ثم يركع ثانياً لينقذ ركوعه مرتباً ولو لم يغسل فسدت صلوة
 أو في جميعه الصلوة كالقعدة الأخيرة فإنه لو تعدى الرابعة
 في الثالثة نيوى القعدة الأخيرة ولم يقعد في الرابعة فسدت صلوة
 لعدم وقوعها على الترتيب كذا لو ذكر سجدة الصلابة لموسجدة
 السلاوة في القعدة قبل أن يسلم أو بعد أن يسلم ساهياً فبطلت
 ويبعد القعدة لأن القعدة شرعت بعد ثبوتها فالثابتان بها موجب
 رفض القعدة ضرورة وسئلته السجدة الصلابة مذكورة في شرح
 المتفق وإنما قال فيها استخرت شرعية أو فيما تكررت شرعية في كل
 ركعة كالسجود أو في جميع الصلوة كالركعات فالترتيب بها واجب
 ما فرض حتى لو تذكرني الركوع في الثانية أو السجود ولو ترك سجدة
 في الأولى وسجد على نوره ولا يبعد الركوع أو السجود وسجد للشيء بعد
 السلام وكذا التيمم صلوة المسبوق التي يصلي بعد اللام وتوابعها
 وما يصلي مع آخر افتدات الترتيب من بين الركعات كذا في الأضحية
 وعلى رفرع وإن شاقى الترتيب في أفضل الصلوة فرض في الركعات

وان لم يكن محسوبا من
 سبب التقدي يكون ابرأ
 الامم فلا يكون سبوا لان
 والامم الاضافة ومثابته
 حال اي حال وجده
 متابعه الامم على اي
 وقت فراهه الاقم و
 عليه واضافه العبد

والسجود فيما انه ترك سجدة في الركعة الاولى لان سجدة
 الثانية ركن من الركعة فلم يصح فعله بعده قبل فعله كالسجدة
 قبل الركوع والركوع قبل القيام وعند الترتيب في فعل الصلوة
 ليس بغير من لان المبوق يبدأ بااداءه ولو خرافاته وفيه ترك
 الترتيب لان الذي فات به الاول ولو كان الترتيب ركنا لما جاز تركه بعده
 الجماعة كالترتيب بين الصلوة والحاصل المشروط في الصلوة فرضا لغيره
 النوع ما يتخذ في كل الصلوة كالعبادة الاخيرة وما يتخذ في كل ركعة كما
 القيام والركوع وما يتخذ في كل ركعة كالسجدة وما يتخذ في كل الصلوة
 كالركعات فالترتيب ليس بربط بين ما يتخذ في كل الصلوة وبين
 ما يتخذ في كل ركعة لان سجدة اركان كمررة كالركعات ثم الترتيب
 ليس بربط بين الركعات كما في السجدة فكذلك بين السجدة وانما الترتيب
 بين السجدة وبين المتعدي في كل الصلوة او في الركعة وبين المتعدي
 في كل الصلوة بشرط لان ما اتحدت امره يراعي وجوده بصورة
 ومعنى في محله لانه كذلك شرع فذا غيره فقد قلبه فعمل عكس
 وقلب المسنوء باطل بالفعل فنفسه صلوة كذا في الكفاية

قالوا وهذا بعد ما ياتي بالثالث لان
 التثنية ايضا ذكر المقصود كما لو
 ادرك الامم في القوة وخرج
 سببه بلزومه ان يخرج ابرأ منه
 ولا يثبت قاعا ليعود الامم
 الى القيام في ترك

في القيام كذلك
 لو ادرك في القعدة واجدا
 الاول في حاله على الامم المتعدي
 لان الاربعة كلها دالة على
 ما وجوب التقدي فلما تاتي
 الامم وقد تغيب ما سبق

فانه لو كان سجدة في الركعة
 وكان في حاله على الامم المتعدي
 فانه لو كان سجدة في الركعة
 وكان في حاله على الامم المتعدي
 فانه لو كان سجدة في الركعة
 وكان في حاله على الامم المتعدي

تاریخ

وفي عبد السلام
 والصلوة والسلام
 بعد السلام من غير فصل على الكلام
 والمنفرد بترك واجب الهداية
 المتقدي قال في الهداية
 الامام يوجب على المؤمن
 لتفريق السبب المؤجل
 في حق الاصل والذبح و
 لهذا يلزم حكم الاقامة بينية الامام
 فان لم يسجد الامام لم يسجد المؤمن
 لانه سجد يصير مخالفا وما لزم
 الاداء الاستماع فان سجد المؤمن
 لم يلزم الامام ولا المؤمن ان
 لانه لو سجد

الامام ابو نعيم الحافظ
 الاصل بآل النعمانية الاول
 وهو من قوله وقدين الاكابر
 الى قوله والحق لك ذلك
 في كتاب الجلب من ربه
 النعمانية بآل الجلب من ربه
 البوق في ذي القعدة
 لا يجيب هو ما في القصة

[illegible][illegible]

المبشرين في الترحمة يا ايها الملك
فهم يستقبلونكم في موضع
منها مجوز موضع البدين والابان
انه الى ابراهيم في انا

لَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ مِّنَ الْبُحْرِ إِلَّا عَذَابٌ غَاشٍ

والثاني في رواية شرح التلخيص
 وذكر في منية الصلوة المسمى
 بالثاني بانها اذا ادرك الامام
 حالت الخفاة ثم اذا قام الى
 فصار سابقا بالثاني في الفيلحة
 وذكر في المنطق واذا
 ادرك الامام وهو يجزى
 ونسبت وقال بعضهم بان

والثاني في حق انه فرض وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان يحسن
 ففرض في حقه ولا يجوز غيره والحجة لكل الحديث المذكور لان
 النفس ورد بلفظ التكبير فلا يجوز غيره بالتعليل في العبادات التامة
 يعتبر المنصوص عليه ولا يشتغل بالتعليل حتى لا يقام السجود على الذنوب
 والنحو والاذن مقام السجود على الجبهة والالف ولا يتاوى بها
 لفظ التكبير الا انه جاز بالمد الكسبر عند الشافعي رحمه الله لان ابلغ في
 الثناء وبالمد الكسبر عند ابو يوسف رحمه الله لان افضل وفعل في صفات
 الله تعالى كسواء لا امتناع التفاضل فيها وبمعناه فيما لا يحسن عليه لانه
 لا يقدر على المعنى والطاعة على قدر الطاقة ولها قوله تعالى وذكر
 اسم ربه مضى والمراد بكثرة الافتتاح لان الذي يعقبه الصلوة
 بلا فصل ليس الا هي فقد شرع افتتاح الصلوة بمطلق الذكر فلا يجوز
 تعيقه لانه شرع كذا في الكافي ومعنى استله ان الشرع يلفظ تنبي عن
 التعظيم فرض اما لفظ التكبير فواجب لمن يحسن ويعتقد الجواز بغيره و
 من لا يعتقد فسدت صلواته وان كان خفيا لان المراد نحوه بغيره و
 كذا من لا يحسن غيره لانه متعين في حقه فان قيل لفظ التكبير غير واجب

بالثاني وعند سكوت الامام
 كلمة كلمة عن الفقيه الى جعفر
 اذا ادرك الامام في الخفاة
 يثنى بالافتح وفي الذخيرة
 اما في صلوة الجمعة والعيد
 اذا كان بعيدا عن الامام خلف
 المتأخرون فيه ولو ادرك

في الركوع حتى ان كان
 في الزيادة انه لو ياتي به يركع
 الامام في يثنى من الركوع بالثاني
 قائما والايضاح ويتابع وكذا اذا
 ادرك الامام في السجدة الاولى
 ولا ياتي بالركوع والركوع في السجدة
 تلك الركعة لم يشارك في يثنى
 مع الامام في الركوع
 كلما او عند السجدة وفي

لا يفترق ان المستوى
 لا يفترق في الركوع على النية
 بل كما ذكره على النية
 ادلم بقدره واذا ادرك
 على القعدة يكبر ويقعد
 وقال بعضهم بانها

الشيخ محمد بن عبد الله بن الحسين
قال أبو يوسف رحمه الله عليه وروى عنه
إلى صديقته رفته الله عليها فكان
على الصعود اقرب عاجز مجوده

وان كانت على الارض

جی

عبد السلام بن
علي الفناطر

مجدد علی سید علی

اغضاء
الاس والبيدين
والترتين والظن
شخص

الشيخ محمد بن عبد الله

دلك اخذناه
رائد و عندك

يكن صلوة لما ترك الامر بالاعادة على الفور لان المنار على الباسد فاسد
 والامر بالاعادة لمجر الغفان وزجر العن منه العادة الدينية كذا
 في الكافي فمضى قوله لم تقبل اى صلوة كاتمه وحمله الا فحال لا تقص
 بنا للفرض والايكزم فرضية جميع اسن والاداب في الصوة واثباتا
 كل فرض في موقعه حتى لو فرغ المصل على عن القراءة وملك
 متفكر اسهوا ثم ركع تجب عليه سجدة لسهولتاخير الركوع عن محله وكل
 واجب كذا لك حتى لو ترك ضم لسورة وركع فثكر ورجع وضمها
 فانه يسعي للسهولتاخير الواجب عن محله والخروج بلفظ السلام
 ذكر في الايضاح اصابت لفظ السلام وجب عند الشافعي بح لاعتنا
 لكن المراد من الواجب انه الفرض كذا في الكافي ولفظ السلام
 فرض عند الشافعي بح وعندنا ليس بفرض لقوله عليه السلام
 مفتاح صلوة الطهور وتحريرا التكبير وتحليلها التسليم ولان
 التكبير متقابل بالتسليم لانه المخرج وهو لدخول ثم التكبير
 فرض فكذا التسليم ولنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم اذا قلت
 نداء وقلت ثم اذنا الحديث ما خبر الواحد فيقضي الوجوب الفرضية

۳۹

وَيَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْكَ كَثْرَتُ
عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَعَمَّا أَثَرِي فِي رُتُوهُ أَعْلَى
الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ فِي الْبَعْدَةِ
الْآخِرَةِ وَفَضْلُ الْمَوَدَّةِ
الَّتِي تَقْصِيهَا

[illegible]

لا بد من العلم ان الصلاة في الجاهلية
 لا بد من العلم ان الصلاة في الجاهلية
 لا بد من العلم ان الصلاة في الجاهلية
 لا بد من العلم ان الصلاة في الجاهلية

وقيل على التكبير باطل لانه عبادة خالصة بذاته لانه ثناء محض سجده
 لا يودى مستقبل القبلة وباشره لانه للدخول في لعبادة
 قاء السلام فهو من كلام الناس من وجه الخطاب وثناء من
 وجه باسم السلام لانه من اسماء الله تعالى ولذلك كان مخطوفا
 في الصلوة ويودى منحرفا عن القبلة وسهل للخروج عن العبادة
 فلما تردد جل فوق لثقل دون الفرض فجعل واجبا ولا يتقاسان
 مع المفارقة بينهما وانا وصفته وانرا كذا في الكافي ولانا لاناسلم
 ان لفظ التكبير فرض بل الفرض ما ينبي عن التعظيم فكذا لفظ تسليم لا
 يكون فرضا بل الفرض هو الخروج بفعل المصلي وهو اعم منه فيكون
 هذا السبب قولا بموجب العلة ومخالفة في نفس الحكم واما انما
 الاولين للقراءة اي موضع القراءة بالتحسين صيح لصلوة لقوله تعالى
 فاقرأ ما تيسر من القرآن اي في الصلوة لكن الشفع الاول تعيين
 لها بجزء الواحد وهو ما روي عن علي رضي الله عنه في الاولين قراءة
 في الآخرين اي ينوب القراءة فيها مثل لسان الوزير مثل لسان
 الامير ولا تشك ان خبر الواحد يوجب العمل فيكون واجبا ولهذا

كما صليت على ابراهيم
 اي صليت على ابراهيم
 اي صليت على ابراهيم
 اي صليت على ابراهيم

وحديث ابن عبد المطيب
 وحديث ابن عبد المطيب
 وحديث ابن عبد المطيب
 وحديث ابن عبد المطيب

اي لعنه الله الاول وعنه اخيه
 اي لعنه الله الاول وعنه اخيه
 اي لعنه الله الاول وعنه اخيه
 اي لعنه الله الاول وعنه اخيه

قلنا اذا فانت السورة عن الاوليين يوتي بها في الاخرين لان
دليل التعيين لما كان ظنيا حتى للشفع الثاني لشبهة كونه محلا للقرارة
لان القيام بها اسفله في الاخرين من غير الفقه لم يتحقق الفوات
ووجب انهما اعتبارا لهذا الشبهة وان كان في الحقيقة فضا لما نظر الى
خبر الواحد ولو لم يعتبر هذه الشبهة لما جاز ان لا يقر على مثله من عنده
قررة بما ذكر في الكشف ولكن فيه ايراد وهو اننا لنسلم ان محل القرارة
جميع الصلوة فقد ذكر في الكافي وغيره ان محل القرارة هي الركعة الواحدة
اذ لا مضى لانه لا ينقض التكرار غير ان القرارة في الثانية ثبت بالدلالة
لان الركعة الثانية مثل الاولى من كل وجه بخلاف الاخرين فانها لا
يماثلان من كل وجه فعلى هذا المتيقن لها شبهة لمحل اصلا فيجب ان يستيط
انقضاء فلا يجوز وطريق التوفيق ان يقال سلمنا ان الامر بانفس
لا ينقض التكرار لكن لا يلزم من هذا التعيين الركعة الاولى للقرارة التي
ثبتت بعبارة النص بل يصح لكل ركعة من ركعات الصلوة لها الاثر
انه لو كانت الثالثة شنيعة لك لم ثبت في الرابعة بالدلالة لما يلزم
من نص في هذا الا اعتبار جميع الصلوة لصلح للقرارة لان

21

لكن لو كانت عنه في الاوليين لا يجوز قضاها في الاخيرين لانه لا يكمل
 قضاء ما باعتبار معنى الاداء ولا القضاء اما الاول فلانه لم يشترع بحذفه
 قراتها في الاخيرين ابتداء الحق اليصرفه الى ما عليه انما سمعت اما على
 سبيل الوجوب كمارواه المحسن عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى سبيل الاحتياط
 علما بقوله لا صلوة الا بقائه التمسك بها كانت شرعية بها هذه الجملة
 لم يستقم فيها الى ما عليه لا تقصير التغيير للمشروع ولا دلالة للعبد فيه
 اما الثاني فلان الفاتحة شرعت في الاخيرين اداء فان قرأ مرة
 واحدة وقعت عن الوجوب وعن السنون الذي فيه جهة الوجوب
 فان قرأ مرتين كان خلافا للمشروع لان تكرار الفاتحة في كل ركعة
 واحدة غير مشروع ولو سورة فذلك سقط وذكر في الفتاوى النائية
 تكرار الفاتحة في التوالت لا يكره وهذا يدل على ان الصلوة لو كانت
 تقار باعباد لم تغير ما في الاوليين قضاها في الاخيرين على قول من
 لم يجعل كل شفع صلوة بنفسها واقصا على مرة اى في الاوليين فلان
 قرأ فيها مرتين بمسح السجدة في الاخيرين لا يكره في الصغرى وهذا لان
 القراءة المفردة لما لم يشترع فيها التكرار فلا يشترع في الوجبة وهي دونها
 وروى عن ابى حنيفة في قوله لا صلوة الا بقائه التمسك بها كانت شرعية بها هذه الجملة

لا يفرده كذا في الكافي والتهذيب
 راجعه اليه في الكافي والتهذيب
 في الكافي والتهذيب
 في الكافي والتهذيب
 في الكافي والتهذيب

مع نصب الجنب
 القديسين للرجال
 في الكافي والتهذيب
 في الكافي والتهذيب

اولى واما قلنا بعدم الشرعية فيها لان الامر بالفعل لا يقتضي السكر و
 ضم سورة او ثلث آيات قصار او آية طويلة معها اي مع الفاتحة مثل آية
 المدد آية الكرسي وتقديم الفاتحة عليها اي على السورة الا يرى
 انه لو نسي الفاتحة فيذكرها قبل الركوع او فيه يقرأها ويعيد السورة
 راجية للترتيب فاصل القرارة في الركعتين من غير فرض في القرارة
 على هذا الوجه في الاولين واجب واظهره رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واصحابه من بعده على ذلك في المواظبة للوجوب من الزاد
 والكافي وهذا في الواجبات الخمس تجب على من يفرض عليه
 القرارة فيكون خاصة لبعض المصلين في هذا بيان معنى الخصوص
 والقنوت اي الدعاء في الوقت لمن حفظ ومن لا يعرف القنوت
 يقول يا رب ثلاثا كذا في فتاوى سمرقندي وفي شرح الطحاوي
 يقول اللهم اغفر لي ثلاثا خست يا رب الى الليث واختيار شائخنا
 اللهم ربنا آتينا في الدنيا حسنة الخ كل ذلك مذكور في الصغير
 واما قلنا ان القنوت واجب لما روى الحسن بن علي رضي
 وقال عني رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا القنوت وقال ام

عبد يتورك فيها فقل ذلك
 اي يجلس على التورك اي الصلاة
 من اجاب اليمين كذا في الكافي
 الكافي في بعض النسخ في

باب الجنب
 المستحب ومن ثلثه
 العلم اربعة عشر
 عينا وتلك
 في غير وقتها
 في وقت الركوع
 في وقت الركوع
 في وقت الركوع
 في وقت الركوع

عنه عند خطبة التمام
 في الكافي والتهذيب
 في الكافي والتهذيب
 في الكافي والتهذيب

3

رسول صلی اللہ علیہ وسلم مبارک خدایا سرور کائنات
در کجای جهان که اگر قیام برآید
بپریشتم مبارک خدایا در وضع
از کجای و فیصله گیری و در وضع
در کجای و فیصله گیری و در وضع
در کجای و فیصله گیری و در وضع

[illegible]

وجه الاول في الجهر وقيل ان يسمع نفسه ومن يقرء على التفسير الثاني
فيه وقال الشيخ الامام شمس المنة المحلوي المصنف له الجهر في الم
يسمع نفسه ومن يقرء على التفسير الثاني ذكر في الجامع الصغير الامام
اذا قرأ في صلوة المخافة سمع رجلا او جلين لا يكون جهرا
واجهر ان يسمع الكل والمراد كون الجهر واجبا والمخافة اذا هـ لانه
لو جاز به وقم في ضده في الثانية او في الكراهية في الاول حتى
لو جهر الامام فوق الطاعة فقد اساء كذا في الكشف وانصت
المقتضى وقت قراءة الاحكام في الجهرية والسرية اما في الاول
فعلقه تعالى وَاِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوْهُ وَاَنْصِتُوْا لِكُلِّ
التفسير على ان هذا خطاب للمقربين واما في الثاني فلان قراءته لما
لما قرأه فلا فائدة له في الاشتغال بها فحين انصت في حق
ضرورة وقال فالك هو يقرء في السرية لاني الجهرية وعلى الشافعي
هو يقرء فيها الفاتحة والجمعة عليها الكتاب قوله عليه السلام من كان
له امام فقرأه الامام قراءة له ومنع المقتضى عن القراءة بالقرآن
من ثمانين نفر من كبار الصحابة رغم منهم المرتضى والعبادة وقوله
في الجهرية والسمع في الجهرية والسمع في الجهرية والسمع في الجهرية

ایستین ایامیته و در التوفیق ان
فقرار بالراغبین یاتر ذبلك
دانی الحیدر و روی من راغبین

[illegible]

ان يكون وتر اربعه او سبعا
على الثالث وثا اوسبعا
الاشبه في كلها ويزاد بالبيان
ويعملان على الكون الاول على
عليه قال محمد بن محمد بن علي
الحسنه احمد عليه السلام

والامام بان لا يتركها
 العزم والتمسك ولا يزيد
 على الاربعة لان النوري
 القوم قال سفيان النوري
 رحمه الله عليه في ان يقول
 اللهم فمسا في البراءة
 ان يزيد على الثلث في الركعة
 والحمد لله ان يجاوز الزمان
 عليه الصلوة والسلام كان
 على العروة والصلوة
 على العروة والصلوة
 على العروة والصلوة

ان تكبره الافتتاح في غير صلوة العيدين واجب ولا يلزم من تركها حجة
 السهول سنة وهي تخلف رواية هذا المختصر لانه عدل من الواجبات
 وحقق سجدة السهول تركها فلا يصح حمل الوجوب المنافع على الفرض
 اذ لو كانت فرضا فسدت الصلوة بتركها وسجدة السهول على الخدم وهو
 قسم الخاص وهو عن قوله فتعين الاولين الى قوله فالخاتمة لك ترك
 كل من هذه الثمانية يوجب سجدة السهول في البواق وهي ستة لا يجب
 اما الانصات ومثابته ام فلان سهو المقتدي هو واما السجدة الثالثة
 و السهول فلان تركها لا يتصور الا بعد وجوب المنافي وحديثه لا يقدر
 على ايتائها بخروج من الصلوة واما تكبيرات العبد وتكبير ركوعه وسجود
 فلما كان الاشتباه لان اليوم يوم ازحام وفيه العالم والحجاء
 فلو سجد الامام لوقعوا في الفتنة ولذا قال العلماء ليس للامام ان يترك
 اية سجدة في صلوة الجمعة والعيدين لانه لو قرأ ما وجب عليه سجدة
 الثالثة فلو سجد لقشوش الحلق والافتقار بقى عليه دين الحق لان
 سجدة الصلوة لا يودي الا في تلك الصلوة فان قيل عبادة
 الكتاب يقتضي عدم وجوبها على من صلى صلوة العبد فانه خصم

المضمين من البطن الضيق والجلد
 وسكون الباء لا يبط والبطن
 من العجز والغدة من الساق والما
 للرجل اتي غير الاطام في البراءة
 وقيل اذا كان في الصلوة
 ٥٢
 ازحام واجباتي كمال النوري
 حابه وفي النسخ اذا كان في الصلوة
 السجود ووجوبها يوجب نيل
 النساء وقراءة الفاتحة بعد ذلك
 للفتن من في المشهور
 في المشهور من الروايات ونحوها
 اختار عن رواية الحسن بن يار فانه
 يروي وجوب قراءة الفاتحة
 على من كان في بعض الكتب
 والقرآن كسطعها والتسمية قبل
 الفاتحة في كل ركعة لمن سجد ركعة واحدة
 وسجد الامام والمنفرد وكل واحد
 منها ان يسجد من كل ركعة سجدتين
 سجدة قبل الفاتحة وسجدة بعد

والامام بان لا يتركها
 العزم والتمسك ولا يزيد
 على الاربعة لان النوري
 القوم قال سفيان النوري
 رحمه الله عليه في ان يقول
 اللهم فمسا في البراءة
 ان يزيد على الثلث في الركعة
 والحمد لله ان يجاوز الزمان
 عليه الصلوة والسلام كان
 على العروة والصلوة
 على العروة والصلوة
 على العروة والصلوة

وذكر في المتن ان الفتوى
 على قول من لا يوجب سجدة واحدة
 في سجدة واحدة من ركعة واحدة
 انما هي ركعة واحدة من ركعة واحدة
 على قول من لا يوجب سجدة واحدة
 في ركعة واحدة من ركعة واحدة
 على قول من لا يوجب سجدة واحدة
 في ركعة واحدة من ركعة واحدة

الثمانية الاولى من القسم الاخير فلا يكون واجبا في غير الركعة وجب
 لما ذكرنا قداما من كسفت وغيره لان سببه قد انقضى فلا بد من
 الوجوب اما السقوط بعارض فلا ينافي في الوجوب الا يرى انه لو طلعت
 الشمس بعد السلام وعليه سجدة سهوا لم يسجد ثم لا يقتصى هذا
 عدم الوجوب عليه فلما المراد من الواجب الصلوة بهيئته
 الواجبات التي تتأدى في الصلوة فالسجدة في كل ركعة لا يصح الاحتراز
 عنه وفي جميع الصور من القسم الاول وهو القسم العام
 الا الطمانية في الركوع والسجود فانها واجبة للعبد اى شريطة
 تكمله للركوع والسجود وهذا دليل استنباطه لانه لا مال الفرض لانه
 يجب لان الخبر فطعي الدلالة وقد اطلعت على عليه الصلوة والسلام
 واطلعت دائمة فلا يجب سجدة سهوا لهذه الملاحظة فان قيل ينبغي
 ان يجب احتياط لاننا انظرنا الى هذا المعنى فلا يجب ان نطرحنا
 الوجوب يجب فيجب احتياط فلما وقع الشك في سبب الوجوب
 فلا يجب بالتركيب وبما اضعفت يعرف منه بقوة القرينة وسلام
 المذاتقة وقد وجدت دروالة صحيحة بان السجدة واجبة بتركه قد

لان لفظ الفتوى على قول من لا يوجب سجدة واحدة
 في ركعة واحدة من ركعة واحدة
 وان هذا القول مبني على ما
 اوسطا وفي نسخة عم المصلي في كل
 ركعة احتياطيا لان كثر الشائعات
 بان كل ركعة واجبة على كل
 صلاتي والامام اذا سجد في ركعة
 جبر اذا خافت بان يسهو وانظر
 المسبوق في المتن في صريح
 ٥٣
 لا يقوم الى قصد ما سبق
 السلام الامام وهذا لا بد
 في الصف الاول اذا كان
 الاقوي لان لا اتفاق
 ضيقا فيقوم بعدة وقت
 الامام في قدر التشهد الى ما سبق
 واما اذا كان في الصف الثاني
 والثالث فحق في الصف الثاني
 في الصف الاول وقبل لا ينظر

في الامام يديه احداهما في
 الصلوة على ما ينظر في
 في ركعة واحدة من ركعة واحدة
 في ركعة واحدة من ركعة واحدة
 في ركعة واحدة من ركعة واحدة
 في ركعة واحدة من ركعة واحدة

بالنسبة الى ما بين
منه فخره لا يشك في
منه فخره لا يشك في

الوجه ووجهه لا يشك في
الوجه ووجهه لا يشك في

الصدر ايضا فخره لا يشك في
الصدر ايضا فخره لا يشك في

الاسفل الى السماء فخره لا يشك في
الاسفل الى السماء فخره لا يشك في

الاسود وعند الصفا والروة وعند الموقفين وعند الجرحين اي
الاولى والموسلي كذا في الكافي ثم قيل الرفع مقدم على التبرير
لان في فعله وقوله معنى النفي والاثبات فان رفع اليدين نفى
الكبرياء عن غير الله تعالى وبالتبريرات اثبات له سبحانه وتعالى والنفى
مقدم على الاثبات كما في كلمة الشهادة وعن أبي يوسف ما رواه
قال ينبغي ان يقارن كلاهما وبه اخذ الشيخ الامام خواهر زاده و
الشيخ الامام الزاهد والصغار لان رفع اليدين سنة التبرير
وسنة الشئ يكون مقارنا كتبريرات الركوع والسجود لان نفى الكبرياء
عن غيره واثباته لدى الجهال تعالى كبريائه في زمان واحد لا شتما على
تمام التوحيد المحل والبلغ وقد امكن معا واما في كلمة الشهادة فلا يمكن
لاستحالة التكلم بالكلية في زمان واحد فيقدم الهم وهو النفي على
الاثبات ضرورة قلوا ترك الرفع قتل يائمه وقل لا والمختار انه ان
ترك ليحيا لا يائمه وان اعتاد ذلك يائمه كذا في كلامه ولشركه
نحوه اي في صورة رفع اليدين بهذه التبريرات فيقارن الرفع عند
من قارن الرفع بالتبرير فثبت انما يبره قتل يائمه فاذا انتهى

ورفع اليدين في بعض
الاسفل الى السماء فخره لا يشك في
الاسفل الى السماء فخره لا يشك في

٥٥

ما وضع الراس في السجود بعد
في موضع القدمين قبل وضع الركبتين
ثم وضع الركبتين ورفع الراس قبل
وضع الاصلين لا يجوز صلوة
لنحو ذلك في السجود وفي السجدة
وضع القدمين في السجدة
في السجدة في السجدة في السجدة

في بعض الاماكن
في بعض الاماكن
في بعض الاماكن

في موضع المحاذات يعني محاذات الابهامين فخصي الالافين بكسر
 وعليه عامرة المشايخ وقيل ان الصواب ان يقبض قبضا ويضمها
 ضحا في الابتداء ثم اذا جاء اوان البكسر شرا وعبرة هذا الحصة
 لا يصاحبه هذا الوجه نقل هذه الروايات في كيفية الرفع وذكرها
 انه يرفع يديه ناشر الاصابع مستقبل القبلة ولم يذكر انه يفرج بين
 اصابعه اولا يفرج فالافضل له ان لا يفرج كل التفرج ولا يضم
 كل الضم وللتقاء وهو سبحانه اللهم وسبحك وبارك اسمك تعالى
 جدك ولا اله غيرك وتوكل وتوكل ثم اوك لم يذكر في المشاهير كلاما
 به في الفرائض كذا في الهداية وهو يقتضي جواز الايتان في التوافل
 لان التخصيص في الروايات في تعارف يقتضي نفى ما عداه قالوا لو كانت
 عنه لم يورم ولو قاله لم يمنع كذا في الكافي وفي الانفع ابتداء تسبح
 ثم بالتحميد الاول تعديس ذات الله تعالى وتتنزيهه والحمد تشكيلة
 على نعمته فالاول رابع الى الذات والثاني انعامه الى العباد الاول
 سابق على الثاني وجاء في التفسير قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات
 فتاب عليه يسبحك اللهم الى اخره فامرنا بها عند افتتاح الصلاة

[illegible]

لقتل شار العلو كما قبيل من آدم عليه السلام التوبة فان قبل قد
ذكر الشاة من القسم العام وهو خاص لان السيق الباقي بنى الخبز
قلت قد مر ان العموم والخصوص من الامور نسبتية فبان ان يكون شى
عاما نسبة البعض والشاة عام نظر الى اية عيم الامام والمنفرد والمفتد
على ان بعض العلماء قالوا الشغل وبهم من قال نظير سكتات الام
فبانى به فيما اذكره فى الاخرين انى به الاتفاق كذا فى المضمرات وهم
العين على الشمال اى تحت السهم للرجال لا اقرب الى التواضع و
المنع الى الخسوع واقرب الى سر العورة وحفظ الازار من السقوط فكان
اولى كذا فى الاتقع ولقول على رضى الله عنان من لسته ان الضير
المصلى مبنية على شاة تحت السر فى الصلوة وهو حجة على الكسوف فى الصلاة
وعلى الشاة فى فى الوضع على الصدر هو حجة قيام فيه ذكر مستون به
عند محمد بن عيسى قيام فيه قراءة فيتمه حاله الشاة والقنوت وصلوة الخبز
وعند محمد بن عيسى فيها لعدم القراءة ويرسل فى قوته بين التكبيرات
العبد بين القنات فالعبد بها والقنوت على قولها والمرة تضع يدها
على صدره لان ذلك سرها كذا فى الثاني والطاوى فان قبل

والسلام بعد تشهد السلام اى السلام المخرج من الصلوة نفى التشبه
الاولى لاصلوة لعدم كونه تشبه السلام وكذا فى الاخيرة للساهى ان
التشبه الاولى فى حقه ليس تشبه السلام المخرج عن الصلوة بل السلام
المخرج يوتى به بعد سجدة السهو وقال الشافعى رحمه الله فرض لان الله
تعالى امرنا بالصلاة على النبى عليه السلام لقوله تعالى يا ايها الذين
مطلق الامر للايجاب لنا قوله عليه السلام اذا قلت هذا وقلت هذا
فقد تمت صلاتك علق التامام بالفضل فالاية محمولة على الصلوة
خارج الصلوة مرة واحدة فى عمره او كلها سمع الله على ما قال
الطحاوى لتكرار سببه لما تكررت العبادات بالاسباب توقيقا
بين الدليلين كذا فى الكافى وغيره وقوله لاصلوة لمن لم يصل
على محمول على نفى الكمال بهذه المعنى فى الذخيرة شل محمد رحمه
كيفية الصلوة على النبى عليه السلام فقال اللهم صل على محمد وعلى
آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم كلف حميد مجيد
ويكره وارحم محمد الان هذا النوع من تفصيل الانبياء عليهم السلام بهذا اذا
ذكر النبي عليه السلام لا يقال ورحمته الله ولكنه يقال صلى الله عليه

السلام بعد تشبه المسلم اي اسلام المخرج من الصلوة فعلى الصلوة
 الاولى لا صلوة لعدم كونه تشبه اسلام وكذا في الاخرة للسبب ان
 التشبه الاول في حق ليس تشبه اسلام المخرج عن الصلوة بل السلام
 المخرج يوتي به بعد سجدة السهو وقال الشافعي يجرى فرض لان الله
 تعالى امرنا بالصلوة على النبي عليه السلام لقوله تعالى يا ايها الذين و
 مطلق الامر للايجاب لنا قوله عليه السلام اذا قلت هذا وقلت هذا
 فقد تمت صلواتك علق الاتمام بالفعل فالاية محمولة على الصلوة
 خارج الصلوة مرة واحدة في عمره او كلهما سمع الله على ما قال
 الطحاوي التكرار بسبب لما تكررت العبادات بالاسباب توفيقا
 من الله ليعلم كذا في الكافي وغيره وقوله لا صلوة لمن لم يصيل
 على محمول على نفى الكمال بيده المعنى في الذخيرة مثل محمد عز
 ليقية الصلوة على النبي عليه السلام فقال اللهم صل على محمد وعلى
 آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ائهم ائهم حميد مجيد
 ويكره وارحم محمد الان هذا النوع ظن بتقصير الانبياء عليهم وبعده اذا
 ذكر النبي عليه السلام لا يقال ورحمته الله ولكنه يقال صلى الله عليه
 وسلم

قبل الصلاة من التزكيات والهدايا
 قبل الصلاة من التزكيات والهدايا
 قبل الصلاة من التزكيات والهدايا
 قبل الصلاة من التزكيات والهدايا

اذكر في كل ركعة من ركعاتها
 اذكر في كل ركعة من ركعاتها
 اذكر في كل ركعة من ركعاتها
 اذكر في كل ركعة من ركعاتها

وسلم ذكر النعمة التي هي حياة لا بأس به لان الامر ورده من طريق
 ابي مريّة وابن عباس رضي في النظرية ومعنى قولنا وارحم محمد ارحم
 امته محمد كمن جئ ولا يشيخ فاراد وان يياقبوه والناس يقولون
 للعائدين ارحموا هذا الشيخ ذلك الرحمة راجعه الى ابنه اي ارحم هذا
 الشيخ بالرحمة على ابنه الجاني كذا من المضمات والدعاء لنفسه
 وجميع المؤمنين بعد اي بعد الصلوة وذكر الصمير لان الصلوة
 بمعنى الدعاء والمراد به الدعاء الذي يستحيل سواه عن غير الله تعالى
 لان ذكر سواه من غيره فخرج عن الصلوة متضمن لتكسنته وبني
 لفظ السلام والمتضمن لتك السنة لا يكون سنة مثل اللهم ازرني
 اوزدني او اقضوني والسلام بمنته وليس في اي على من
 في يمينه وفي يساره اي يسلم تسليمين احدهما عن يمينه فيقول
 السلام عليكم ورحمة الله والآخر عن يساره مثله لانه علم علم عز
 يمينه حتى يرى بياض خده الا يسره الوصفه من عن يمينه ان يسلم
 عن علمه عن ابن سعوده ولان المحرم للصلوة كانه غاب عن
 الناس لا يكلم ولا يكلمه وعند التحليل كانه راجع اليهم وقال مالك

اذكر في كل ركعة من ركعاتها
 اذكر في كل ركعة من ركعاتها
 اذكر في كل ركعة من ركعاتها
 اذكر في كل ركعة من ركعاتها

لا تسلم على من كان
 لا تسلم على من كان
 لا تسلم على من كان
 لا تسلم على من كان

اذكر في كل ركعة من ركعاتها
 اذكر في كل ركعة من ركعاتها
 اذكر في كل ركعة من ركعاتها
 اذكر في كل ركعة من ركعاتها

اذكر في كل ركعة من ركعاتها
 اذكر في كل ركعة من ركعاتها
 اذكر في كل ركعة من ركعاتها
 اذكر في كل ركعة من ركعاتها

روزی که ملاودی الی بکران فر
 تراض معقلان کرامت می
 رعینیا انواره المودی فیکر
 قاتلین و قاتلین کبر و اذا التفت
 اجوار فی غیر ما اذا اختلجوا
 بغیبها و انوار الی انوار
 فلا یکبر و یکبر بین السور
 سوارک و احاطت نیلانی
 طوبی و تدریج یقول فی انوار
 کرمین فلا یکبر و
 کرمین

من الزوايا الكداني جامع بين
اجاني وفي خلاصه فان جميع بين
سويين في كنهه فاصدا لا ينشأ ان
يفعل ذلك ولو فعل لا يلبس به وفي
نحوه ولو جمع بين سويين

فلا يكون من كان منها سورة دون
كروء في اثنين اقل من سوره
سيد من سوره سوره في كذا
الاستكروء بالانسان في كذا
الموس سوره في سوره
من الانتقال
وفي الجوده

[illegible]

رتبه الله عليه السلام
 الفاتحة وصدقات كل كفة للامام
 والمنفردة ذكر في البسجيات
 سجل الصبي بل عذر العذر
 مسج على الاطراف ولم يذكر في البسجيات
 انقاو العذريان نجات من سج
 اورا اوزار و خود كيب غمته الكيره
 والخاصة بيعة عتس اي
 سبعة فعلا انتظار الامام
 اي في الكرم لمن لم يمت
 الظلوع

كانت سيجات في غير وقتها قبل
 ان كان في غير وقتها قبل
 في النوافل في الفرائض اي
 في النوافل في الفرائض اي
 في النوافل في الفرائض اي
 في النوافل في الفرائض اي

فوت الركوع لانه خلف ما قبله فيصور فوت الركوع حقيقة فاما ترك الركوع
 فضيلة تام للمشهد بل تيمية فاذا وجد معه الركوع فركعه الاربع وحده وتابعه لجزء
 الفضيلتين معا فيحقق ان اجزاء عبارة لا يختص على ظاهرها بشكل ان معناها و
 متا بعد في سائر افعال الابعاض يمنع منها فيترك للضرورة وفعالان قضين
 الروتينين وقبل معنى قوله ومتابعة له في سائر افعال اي فيما سوى التكبير فان
 السنة فيما المقارنة وهي غير المتابعة لان فعل الثاني يتبع الفعل الاول
 فعله في التحقيق غير فعل لا يتبع معنى التبعية وانما يتبع معنى التقديم فعل ان
 المسائل المذكورة ونحوها غير خارجة عن قضية المتابعة ثم في عبارة المختصر
 على وجهين الاول انه ذكر في الكبرياء الامام اذ رفع اسمن الركوع قبل ان يتم
 المقدس للبيجات ثلثا كملوا فيه منهم من قال يتم ثلثا لان من العلماء من قال لا يجوز التمسك
 باقل من ثلث ومنهم من قال يتابع الامام وهو الصحيح لان التمسك سنة ومتابعة
 الامام فريضة وكان لا استعمال لها اولى من السنة فاستفيد من الرواية الثانية
 احدها ان متابعة الامام فريضة وقدر خرج في المختصر من السنن وما بينهما ان تاخير
 المقدس عن فعل الامام لا يوجب معنى التبعية فدل ان المسائل المذكورة خارجة عن
 قضية المتابعة والثاني انه ذكر في المصنف والقارة في الافعال الخمس بالاجمع ولو

يقال بجوازها وكذا على ان الاجم
 النوبة والتوقف في الية الجملة
 والاعان اب الامام والمقتضى
 بان يتوقف التقديس في سائر فريضة
 عنه التاخير في بعض الاشياء كذا في
 بعض سخاوي مطلقا اي سواء كان
 في الفرائض والسنن او
 في النوافل كما في التراويح
 والمختصر في الفريضة على ما عرفت في قوله
 الامام والجملة على كونها الجملة
 اي دورها بانها لا تسمى بغيرها
 وشاء اي لو وجد على كونها جملة
 فان قيل فبماذا يكون وعندها او
 رحمة الله عليه لا يجوز الكسوف في الجماعة
 انهم والصلوات في البيوت بالجملة
 للرجال وكذلك في البيوت بالجملة
 المعصية في اي بيط الرجال فيها

الاصناف والبطانة للرجال
 القبيصة او القلنسوة
 اذ لم يسم ذلك بغير اسم
 في الرجل القبيصة بغير اسم
 في الرجل القبيصة بغير اسم
 في الرجل القبيصة بغير اسم
 في الرجل القبيصة بغير اسم

سبح على الإطلاق ولولم يكن
يتركها لكفارة فوالله لكانت
العام ما يكون والله عز وجل
في الخلق والسن مطلقا

لو لم يكن في القرآن من قوله لا اله الا الله الاية التي فيها
 لا اله الا الله الاية التي فيها لا اله الا الله الاية التي فيها
 لا اله الا الله الاية التي فيها لا اله الا الله الاية التي فيها
 لا اله الا الله الاية التي فيها لا اله الا الله الاية التي فيها

للامام المفسر لا للمفتي في اذنا الشبهة ولا التوردي صحة لانه ما يسهل
 بالقرارة كذا في الايجاز وهو انما ساءا ما يعبرع انما في الحكم والال نشان
 نظري الى الظاهر وبمستبار الصفت مغرودا ولو كانت اربعة حقيقة لا تقي عدد هذا
 القسم وانما جعلنا قوله افتخاره وانفاده بالبدلين من التوردي وتسميته لا مطوفين
 عليها بحرف عطف على افتخار بعض النجومين تجوز من رفقاء العدد وفي انما صفة
 المفتي يا التوردي قول لي يوسف ح لا على قول محمد لما بينا من الاختلاف
 لان التوردي مع الشارعي الي يوسف مع القرارة عنده ومرة الاختلاف يظهر
 في هذه وفي العيدين بعد لنا قول التكميلات وفي المسبوق اذا قام الى
 قصدا ما سبق قال صدر الاسلام رح والبوليس قول لي يوسف ح اصح فغير
 هذه الرواية التوردي يكون من قسم العام لا من قسم الخاص وانما قلنا ثمان لقوله
 تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اذرت بقررة القرآن فاطلق اهم
 المسبب على مسبب كل واحد ان استعانة الفرع لال لا يجوز لان اسبب
 يسمى في معنى العلة للالفعل لوجه عقيب القصد فانظر انه لو قصد المراد عند
 القراء ولا استنباه الى الفعل حصلت القدره له واذا حصلت القدره حصل
 الفعل فالقدره غير حقيقه للفعل والقصد حقيقه فكان ينبغي ان يكون ما جابنا

في بيانك ان كان في سورة
 صدق الله وبلغ رسوله واكافا
 بخاطا واسطو له بلا عذر
 في غير النفاقل قوله يا يوسف
 لان التوردي على الاطلاق
 استجابا لانه في قوله يا يوسف

49

السليم في المباحث
 وهي احاديث العلم غامضة تظهر
 فذكر في قوله يا يوسف
 هو قسم صحيح فاذن بعد
 ولا يرد على هذا القصد في تفسيره
 في المكروهات وهو ان يكون السبب
 الصبي وقيل الحجة المطلقة حقا

ان قال لا يجوز ان يكون
 في الحيات ومن قال ان
 قال لا يجوز ان يكون
 في الحيات ومن قال ان
 قال لا يجوز ان يكون

منها والاطلاق الثاني
في احوال الصلاة وانما
بأنه الاطلاق عن قول
من قال لا يجوز فلان
اذا حصل مع السجدة
القبلة وقد ان احتج
الى المعالج ثم لا
العصى والضرب بما
الحج والاحكام
بأنه كان اوقفا
من قول من قال لا
يؤيد الاحكام
اذا كان في المحل
او في يد ردهم
عن سنة الاحكام
في سنة الاحكام
المكروهات حيث قال
في سنة الاحكام

الام لا ان السلف اجمعوا على شيئية ولم يثبت انهم صلوا خلف
رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف الشيخين وكانوا يستحقون بالتسمية ولو ترو
والآية المذكورة وبحديث جبران على كسح فانه يقول سبوا الامام
بالفاستح من غير ما وثقنا واما سنة الاختلاف فيها فلقوله عليه السلام لمثل ثخينين
الامام التحوذ والتسمية والتأمين خلافا للشافعي في الجهرية لانه عليه السلام ان
يجهر بالتسمية ولنا ما ذكرنا وقال محمد بن علي الامام الجهر للتعليم كما شرع بهجرا بالتكبير
للامام وروى عن عمر انه جهر بالشأ بعد التكبير للتعليم كذا في الكافي ولها ان
النصوص تقتضي اخفاءهما التحوذ والتسمية لان التسمية تنادى وتعود غاء ولا اخفا
فيها منصوص لان الجهر خارج لصلوة ثابت بالقياس وهو ان الجهر بها انهم
اشعار للقرأة كما يجهر بالتكبيرات وتكبيرات العبد كذا في الازار شرح
الشافعي بخلاف الصلوة فان المقصود منها مجموع الاركان لذلك الركن
بعينه وفي شرح المذكور ومن فح انه ان السامع يسمي القرأة او ثلثا
لا تقوته منها شيء اذا تهي لم يعلم السامع بالقرأة الا بعد انقائه من المقرئ
واما في الصلوات فالما موم يسمي من اقول الاحرام بالصلوة قلنا انهم فيها
والتأمين هو لها اي الامام والمنفرد والمقتدر في الجهرية اي في

الاحكام والاحكام
بأنه كان اوقفا
من قول من قال لا
يؤيد الاحكام
اذا كان في المحل
او في يد ردهم
عن سنة الاحكام
في سنة الاحكام
المكروهات حيث قال
في سنة الاحكام

نقل القرأة بل ينبغي
عن سنتها وقرأة القرآن
على التاليف اي على الترتيب
كما فعله بعض الخلفاء من
الحارث بن عمار بالقرآن
الصلوة وقرأة القرآن
على الترتيب في الصلوة
بما روي عن النبي صلى الله
عليه وسلم ان من كان في الصلوة
استحسنوا قرأة التاليف كمن
سبب الفقهاء في يوم القوم نقص
الكتاب اي تحريكه ليقطعوا عليه
الترتيب والهدام وغيره كما قيل في
الكتاب اي التاليف

على غير وجهه المصنف في
 الكتاب في ركنه واخره في ركنه
 من الروايات في الحديث والجمع
 الصنعة الخاف في ذكره في العلم
 اذا قرأ سورة واحدة في ركنين
 لا يكبره ككنة لا ينبغي ان يفعل ذلك
 ولو فعله لا بأس به وفي نسخة
 الشمس لا تكبره الا مرة واحدة في ركنين

الصلوة الجهرية لا في السرية لعدم امكانه فيها ولهذا لم يسمع من الامام في الصلاة
 في السرية يؤمن في روايته وقيل لا يؤمن قال لا كسج لا يقولها الامام بقوله عليه
 السلام اذا قال الامام ولا اضلين فقولوا آمين فان القسمة قاطع الشبهة قلنا
 نعم لكن الامام يثبت بقوله عليه السلام اذا قرأ الامام فاستأذروني عن أبي صفيقة
 ربح لا يقول وقال الشافعي ربح يجهر بالتأمين لان النبي عليه السلام جهر ولنا قوله
 تعالى دعوا ربكم تضرعا وخفية قولنا واذا ذكر ربك في نفسك لا يتردد هو دعاء
 او ثناء وروى محمول على انه كان تنافا لا قصد او على التعليم ان الامام يؤمن
 كالقوم كذا في الكافي والتسميع للامام وسوسع السمع منه للاجابة ويستظهر
 الهاء ولو ترك الهاء خلت في فساد صلوة كذا في الصلوة المستوحى للامام
 خلافا للشافعي ربح لان الامام يحث على من خلفه فلا سني لما تبقه القوم اياه
 باحث بل ينبغي ان يشتغلوا بالتحميد او بوجوه عليه لو قدم اجمار واهجور لغايه
 المحذور وذهب المخالف لكان اولي كما تقدم في التحميد كما سياتي بيانه
 انشاء الله تعالى للفتنة التحميد للفرقة التي صلوة نقلها كانت وفرضها وقينته
 كانت وافانته الا التمجيد على ما سياتي انشاء الله تعالى وقدم اجمار واهجور
 ليضيد المحذور ويقول اني يوسف حمزة الله ومحمد فعد بما يحجب الامام

فان عجز ذات السورة الواحدة
 في ركنين والخاص ثلثة تكبر
 للسورة في ركعة في النطق
 يعني في الغرض لا يباح ذلك
 بل يراه كما مر في المكررات التي
 ولكن قال باقية هذه المكررات التي
 في باب المكررات فافادة في ال
 مع الاختصار والاعتقاد ومعه
 واسطوذه في النطق وفي

في التوافق في الثاني من النطق
 والاسم بالصواب
 ان قام من خلفه ويحكي
 فام هو اي يقوم الامام
 من خلفه كما يقولون
 بل لا اعلان وسطا الكلام الى
 بل لا اعلان وسطا الكلام الى
 القرائن لا يباح ذلك بل

والصالحات كما هو من غير العلم
 او جهات الادعية فخرج منها
 او وجوبها من غير العلم
 من غرضه وجميعه في كتاب
 موضوعه كما لا بد من بيان
 غرضه بان يقول للمصلي ذلك
 فقال مجيبا له انك اذا لم
 والادعية في غير هذا

دون قلب وروى عن ابي يوسف رحمه الله ان المنفرد يجمع
 بينهما كما هو بينهما وروى عنه انه ياتي بالمتبع لا يفر الصبيح انه ياتي بالمتبع
 لا غير ذكرني المحيط كذا في الكافي واقتراش وجله اليسرى للجوف
 عليها مع نصب اليمنى في القطعتين للرجال كما روى عن عائشة
 رضي الله عنهما ان كان يقعد القعدة على باطنها وللنساء التورك أي على
 على المورك فخرج رجلها من جانب اليمين ويمكن تركها من
 الارض لانه استتر لها ومنى حايها على استر لا على الكشف ومعنى التورك

برسر ينشتر الباب الرابع في بيان المستحبات

وهي ثلثة وعشرون العام اربعة عشر ترك الالتهات يمينا
 وشمالا كما قيل اي كما رخص في الصلوة اي ترك الالتهات التي
 هو الرخص في الصلوة وتوضيحه ان يقال الالتهات على نوعين
 الاول ان ينظر المصلي يمينا وشمالا بموق عينه من غير تحويل الوجه
 وهذه الالتهات مباح ومكرمة مستحب الثاني ان ينظر يمينا وشمالا مع
 تحويل وجهه وهذه الالتهات حرام على ماسيا في المحرمات وتركه
 واجب لان التحريم واجب ان قيل قد ثبت ان النبي عليه السلام

فقال مجيبا له ان ان لو اذناه في الصلاة
 وكذلك ان كان من غير العلم
 وكما علم كان من غير العلم
 والادعية في غير هذا
 جميع ما في كتابه من غير العلم
 من غير العلم من غير العلم

س

مصلحة لان فيها الظاهر الذي هو
 قال انما اصحابنا في الصلاة
 كلام الناس والفتوى في الصلاة
 المكتوبة بعد الفقرة ما يكون مسوعا
 له ولغيره والفتوى ما يكون مسوعا
 له دون غيره ولا يكون مسوعا
 السنة ولا يكون مسوعا
 لغيره فالفتوى في الصلاة
 بقض الوضوء والفتوى في الصلاة

والاستحباب وقيل في الصلاة
 والاطلاق فكل من هذه الصلاة
 على كذا وكذا الصلاة
 والفتوى في الصلاة
 والفتوى في الصلاة
 والفتوى في الصلاة

في الصلاة لا يقصد صلاته كمن
 يخطئ في الصلاة فيقول لا
 عليه ثبوت القصد في الصلاة
 في الصلاة لا يقصد صلاته كمن
 يخطئ في الصلاة فيقول لا

كما أنه يستلزم كالمسألة لا اعتماد بالكلية لما روى أبو هريرة رضي الله عنه
 ثنا أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فليضع يديه على فمته من شرع الكرخي
 والثأوب تعالى من الثواب روى في صلاة من الناس بفتح بها فاه
 والبصرة فيه هو الصواب الواو علة كذا في المعرب ذكره في شرح
 المتفق والحكمة في تعظيمه القم حمده ان الثأوب لما كان من
 الشيطان بالحدوث فلا يأس المصلي ان يدخل فيه فادلم يخطوه
 فينورت النخل في اداء الركن ويوقع الفتور في المحصور فيكون
 المتقضى مطردة له وروا على نفسه ودفع السعال ما استطاع
 الاستطاعة على فدان يكون وقعة خارجا عن اختياره ومعناه سرفيد
 وزيادة القراءة على تلك الايات والوقت يحتمل المنقصر مطلقا
 واللام قدر طاعة العوم فان قيل الزيادة على الثلث لو كان مستحبا
 لما وقع عن الفرض لكنه وقع عنه قلنا لا نسلم انها قبل وجوده
 وتحققها كانت فرضا بل نظرا اذا لم يكن في ذمته الايتان بها ولكنها
 انقلب فرضا بعد وجوده لا دخوها تحت مطلق الامر والتبديل في
 القراءة وهو الثالث في القراءة مع تفصيل الكلمات بعضها

صلاة لا يقصد صلاته كمن
 يخطئ في الصلاة فيقول لا
 عليه ثبوت القصد في الصلاة
 في الصلاة لا يقصد صلاته كمن
 يخطئ في الصلاة فيقول لا

٤٥

كبرية يعرف في هذا الفصل
 وفي جامع الفقه متولى السجدة
 ان بابا من غير الصلاة
 العبد والله فيها على السجدة
 لا قبل لا يسع لادان السجدة
 للعبادة واتحاد البعوت في
 المسجد لا يسع لادان السجدة

في الصلاة لا يقصد صلاته كمن
 يخطئ في الصلاة فيقول لا
 عليه ثبوت القصد في الصلاة
 في الصلاة لا يقصد صلاته كمن
 يخطئ في الصلاة فيقول لا

على كبره ذلك ما لا يحصى
 فان المبادئ في القواعد
 الفنون من النوازل والبراهين
 والاسرار والعلوم
 الميمونة السمي بالسود
 على الخاصة الكليات
 على الضيق الخفيف راجع الى
 في القواعد والعلوم
 الطاعة في الغرض اللهم
 اضافة تباين في القواعد
 انما تستعمل

من بعض جانبا بشرط التجويد لان من قولهم قراءة وترى اذا كان
 هو جلا بها وذلك اذا افرج ما بين الاثان على استواء وترى في
 سيرته اذا تابى خطوة من غير سرعته فالقراءة المتقوى على ارتضاها
 نوعان الترتيل هو التحقيق والاقحام والتدبر المعاني والثاني
 في المباني والحزوه وان يتلو بلا كس ولا عجلة وبهو تسهيل ثم يتبع
 نوع ثالث وهو المد والاسراع في القراءة بقول معاذ رض عرضت
 على النبي عليه السلام القراءة فخرت مداتها فامرني به فاحصل ان
 الترتيل هو المأمور به قطعيا وهو قوله تعالى وترى القرآن ترتلا
 قضيه الامر نيا في مشروعية غيره ويقضي وجوبه في كل حال لان الغرض
 من الترتيل تقويم حروف القرآن وتصحيحها من التحريف والتغير
 ذاتا ووصفا لا عينه لكون الحزوه مشروعا بالاجماع فمن قدر على
 التقويم والتصحيح فيما سواه فهو وبغيره بالنسبة اليه سواء فاذا اتى
 بالحزوه فقد اتى بالترتيل معنى فاذا اختار الترتيل من بين الانواع
 مع كونه مستطاعا على التقويم في الكل فقد اخار الاشق على نفسه
 امتثال للامور به فيكون الترتيل بهذا الاعتبار مستحبا في حقه

اي يطلب بك
 المنفعة ووزن المعية في
 تسلك بك المنفعة والمنفعة في
 لوزن المنفعة بالذوق
 عند بعض الشيوخ لان بين
 والحق اتحاد الحق بينهما
 المعنى فان الاستحقاق

الامان والاستقرار طلب
 الامان من رزق الامانة
 المنفعة من رزق
 فقد رزق المنفعة من رزق
 المنفعة فقد رزق الامان كذا
 في الذخيرة ولحق من بك
 والامان في اللغة الصديق
 على من صدق بتي نفوس

وتنفق كل عليك اي
 وتنفق كل عليك اي
 انشاء فندف فكون
 عليك الخاتبة الخاتبة
 صفه المصدر المندف
 انشاء فندف فكون
 عليك الخاتبة الخاتبة
 صفه المصدر المندف

وان كان فرضا بالنظر الى انه مأمور به بالنقص فلا كان بالنظر الى كونه مأمورا بالنقص واجبا وبالنظر الى كونه اشق على المكلف وله فاما اضمار غيره بالنظر الى معنى النقص مستحبا فيصح جعل الترتيل مستحبا المستحب بهذا الطريق وبهذا اسقط اعتراض من قال فلما كان هو مأمورا به بالنقص كميون واجبا فكيف يكون مستحبا وبنياننا بقض ويمكن ان يقال معناه احمل الترتيل في القراءة وهو تكميل او مضافا الحروف الى جف قصدها لا يستعمل الكلمات ولكن فيه نوع نظر ونفاه و لانك ان اكملته مستحب فعلى هذا يحتاج الى حذف وتلويح الى الاستغناء عن الظهور في الركوع حتى لو وضع على ظهره فوجاه الاستغناء وقصر

والله اعلم بالصواب

معرفة الاحسان والافتقار
والجواب يقول انك
تكره ان لا تظفر فاجابك
في الفتوة السيرة دينا السيدي
الزرايع كما في الائمة بغير
اي شيء ثمرة و تفيدي في الامة
وتظفر اي تزعج ذلك اي
تعارف من تفيديك اي يصيبك
دينك انك وافتقار موجبات
الغضب اللطيف لما لك
ولاك

الى من كذابي
تعبداى جحيك بالعبادة
فضل ونبج الى جحيك بالصوت
والمجد واليك لسمى
فى المشى اى وجحيك بالمعنى
الربك وتفقد بالمال المعاني
الحضرة هو الاسراع فى الخيرة

وَنُفَالُ بِالنَّالِ بِحَقِّهِ خُصَّةُ الصَّلَاةِ
كَذَلِكَ فِي الْحَاشِيَةِ الْعَذْرَاءُ وَالْقَوَى
وَالْقَوَى فِي الْخَاصَّةِ فِي فَضْلِ الْكَلَامِ
الضَّادُ وَنَدْوَى وَنَدْوَى بِالْأَلِفِ
شَاوِي الْقَوَى وَنَدْوَى فِي الْوَادِ
وَنَدْوَى رَحْمَتُكَ أَيُّ وَنَدْوَى
عَذَابُكَ وَنَدْوَى عَذَابُكَ الْكَلَامِ
الْفَاحِشُ حَتَّى يَرَى عَذَابُكَ الْكَلَامِ

المشارك وفي المحيط اذا افقد يضع يده على ركبتيه او فخذيه كذا في شرح
المتنوع وجعل وضعهما عليهما سنة وتحويل الوجه يمينا ويسرا
عند السلام بحيث يرى بياض صدره الايمن والايسر لان النبي عليه السلام
كان يسلم لك كذا في الكافي والمحيطان قيل انه من اقسام السنن لا
شك ان السلام على الجانب الايمن والايسر لايسر التحويل الوجه فيكون
التحويل ايضا سنة لان الشيء اذا كان سنة ما كان سنة ما مع ضرورة
ولو انما ضرورة انها لا تعدو فكيف يستقيم ان يجعله من اقسام المستحبات
وقد تغايرت الحقيقتان ومباين حكمهما فلما المراد من تحويل الوجه
ههنا هو التحويل التام وهو ان يحول الوجه بحيث يرى بياض ظهره
لما سويها وهذا التحويل ليس من ضرورات السلام على الجانبين بل تحققة
بدونه فيكون استحبابا من غير منافات فان قيل من المستحب ان يكون
مستحب بصري في قيامه الى موضع سجوده في الركوع الى ظهر قدميه وفي السجود
الى اربعة ارجله في قعوده الى سجوده وهذا المستحب يعزم الرجال ولها ناس
وقد احمل صاحب المختصر ذكره فاستقص حصره قلنا ذكر في شرح الكرخ
رحم المستحب ان لا يكلف التطهر في صلوة الى شيء حتى لو ارسل نظره

حيا باللويزة
 ونظر في القسام الى الامة
 وفي الركوع سجود الى الارض
 باسم رب العالمين دعوى وقوم
 الغنية عن من المستوفين
 يعرف بسلطنة التدقيق والحق
 تسعة دفع يدي به فيما سن خل
 محتجته الى وفي الفتوت والاقام
 واجازه للرجال الى روى عليه
 السلام اذ اكبر رفع يديه

تنبيه في الكل له حديث أبي حمزة
 انه كان النبي عليه السلام اذا ذكر في يوم
 الى تنبيهه والمخير الى ما دون او لا تدرك
 ايضا انه كان يرفع يده او راسه وفيه
 عمل برهات لان اصل الكف الى
 التنبيه واصل الاصل الى الاذن
 وورسها الى ما راسه ولان خلف
 السلام اعم واعني فاعلم للامم والرف
 علما وتو له في صلوة وهذا
 اذا ذكر في يومه

والمسلمون في الكفر
في زمان البرد بين كان يديهم
القصود انما يحصل
بوالاعلام

[illegible][illegible]

من التفتل فان التفتل من
 في كل ركعة لان كل شفع من
 التفتل من كل ركعة في
 كل ركعة من كل ركعة
 من التفتل من كل ركعة
 من التفتل من كل ركعة
 من التفتل من كل ركعة

[illegible]

انه لو قصر على جانب اليسرى لايكون حراما بل مكروه والاعيد في ذلك لان
اليمن افضل على اليسار وفي بعض النسخ وقصر السلام على جانب واحد
فيشمل اليمين واليسار وهو الظاهر والقنوت في غير الوقت اى قنوت دعاء
القنوت والمراد منه نفى قول الشافعي به فانه يقرأ القنوت في الوتر بل
يقرأ في الفجر في تمام السنة الا في نصف الاخير من شهر رمضان فانه يقرأ
فيه ثلثا والزيادة في التكبير بان يقول الله اكبر الا على غير منقول عن النبي
صلى الله عليه وسلم والسنن الصحابة رضوان الله عليهم يقول وتعالى جبرك فثقلت
اسماك وجعل ثناده وفيه نفى قول ابى يوسف ح فانه قال يجمع بين هذا وبين
قوله اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا واناس المسلمين
وفي النهاية لو قال وجعل ثلثا او كمال المصنع ولو لم يقل الا يؤمر بذلك على ان مطلقا
الزيادة ليس بحرام اذ لو كان حراما لم يمنع لان المنع من الواجب السكوت عن
الحرام حرام والتبسيحات مثل ان يزيد على سبع فانه غير منقول وان يختم
بالسنة فلان السنة اشد على المروى لا محالة وفي زاد الفقهاء ولو زاد على
الثلث فهو افضل بعد ان يكون وترا فان الاذي هو الثلث والادنى خمس
والاكثر سبع والتشبه بالسنة اى الزيادة على قراءة السجدة


على محمد صلى الله عليه وآله
السلامتين في القعدة
سبوعيك تكرار الفاتحة في
الاخمين وركع واجب ما بين
في الواجبات كما وفي بعض
الفنح مهن محمد اي حكمة
المطابق استند اي المطابق

على الواجب كذا ما بينه
 وفي الحجة في الكلام في الملك
 نظرا في الكلام في الملك
 ونوعان قطعية وغير قطعية
 والحق على الشك في الولاية
 ومنه يلزم هو اقرب الى الحجة
 فليس التقدير

بیلین ذکر ایشیق

السلاسل

فیضان



ووقال ابو سفيان بن عاصم
فما لك في هذا الضياح كلف الشئ
وسوء حس من شئ ومن خافه
سجود لا فرخ شجر اكل ثملا حيا
اشكر وفان يكون ما بين اخلاق
اجبا تشايع وفيه دقا

علیہ السلام ترغیباً و ترغیباً و ترغیباً
 فقط اتفقنا طہارتہ و وضو
 ای ترغیب و ترغیب و ترغیب
 المستغرق غیر علی بن ابی طالب
 کہ فی مقدار ثلث اصابع الید طولاً
 قلت اذا عمل اذ نزع البصر
 ترغیباً و ترغیباً و ترغیباً
 ترغیباً و ترغیباً و ترغیباً

لا بد على كل من يقرأه
الملك في الملك والرضا
بالمه وحده ابد النبي محمد
وقته ليكون له ما واللازوم
او غايت روح الحج والورد وفضاياه
بلاضن من استشهد الفداء
الطبيب ايضاً بفضله
يعمل في

القيصر فوق القيص
خان قتل تيس الورقة
أول من النفاست المرددة
بغض صديقين مثل الصل
حواثير اذ غرقت في عين
نسبت صديقه وانما الف
تبعوا اوليسوباميل كرم
الرجال القيص بل السبر و
شهادة الوجدان اي منهم
استلزام ان الحضور بالبال
واخذ الان القيصيين
او اليهما

لا يجوز ان يقضى في وقت الصلاة
 ولو كان في وقت الصلاة
 ولو كان في وقت الصلاة
 ولو كان في وقت الصلاة
 ولو كان في وقت الصلاة
 ولو كان في وقت الصلاة
 ولو كان في وقت الصلاة
 ولو كان في وقت الصلاة

وح نزع عن القبيص الاول بعمل قليل لا يضيده صلواتهن كالرجال قلنا
 النوازل لا يفرض الا على المستفيض الغالب وللبهين القبيص لا يقبل
 في الصلوة اذ لا يصح شرعهم الا مع شره العورة وهو لا يمكن بدون
 القبيص لكن لك بعمل يسير كذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ يعقل
 يسير المعنى واحد والصواب ما سيرهم ومعناه يستقن بذهاب الرأى من
 الاسرار وهو لا يكون في معنى الاول وتطويل كاهام الصلوة زائدة على
 قدر المردى المذكور وفي بعض النسخ تحجيث يتصل على القوم ومعنى قوله
 زائد اهل المروى لان المروى لا يتصل على القوم الا بجهلهم وكفى به عاراً
 وتخفيفه اى تخفيف الامام لها اى للصلوة ليجلتهن اى القوم
 ناقصا من المروى الا اذا كان الوقت غير متسع وجعل التطويل
 والتخفيف واحداً لان مرجعها الى التجاوز عن الحد المردى سواء
 كان بالزيادة او النقصان ولو جعل اثنين لارتقى العدد والتمد
 والجاء كاهام القوم للفتح عند الجبس عن القراءة بان لا يركع
 اذ اقره مقدار ما يلجأ به الصلوة لان ملجئهم الى القراءة من
 غير حاجة وهو مكره ولانه آخر الركن وهو الركوع من غير حاجة فان

وانما قال اذا قرأ مقدار
 ما يجزئ به الصلوة لان اذالم
 اذ يخرج عن هذه القراءة هذا
 اخرى ولا يكره كالا لاول جميع
 المسائل من الحاشي في جميع
 القراءة في فافل التمداد الا
 بان كان هناك من يكون

او يوجب النعم في وقت
 او يوجب النعم في وقت
 او يوجب النعم في وقت
 او يوجب النعم في وقت
 او يوجب النعم في وقت
 او يوجب النعم في وقت
 او يوجب النعم في وقت
 او يوجب النعم في وقت

النسخ فما جاز في فافل التمداد
 الامام لان مقتضى يقع الاشياء
 في صلوة النجاسة والجمعة
 والعدين وهذه الرواية اعم فائدة
 اى الى ان يكون في آخر السجدة
 في آخر السجدة في آخر السجدة
 في آخر السجدة في آخر السجدة

الباعية فان قيل اذا كان
 انصاف التقديري فضايل
 حراما فلهذا كان ينبغي ان
 لا يترك في الحركات فلهذا
 بان يقف الامام في آخر
 الترخيب التام وقاطعها
 على قراءة الامام قطع كل خوف
 الفوات ثابت فليكون مكررا
 بجايها او اسقطا عنه بلا حرج
 او ضعف او من غير غير
 وفي التواضع جازا لا حرجا
 من غير ان يكون التواضع
 غير ما ذكر صاحب التخصيص

وينوي السجدة والمقتدى يتابعه فلم يتحقق الخوف ولا الكبره وانهما
 استحسانا وقياسا ولو لم يتوفى الركوع فالسجدة الصلوة يتكفي منها
 استحسانا وقياسا وتكرار الآية معولا او جزئيا في الفرائض بلا عذر
 اى تكرار آية الرحمة سرورا او تكرار آية العذاب خوفا واما اذا تكرر بعد
 بان ليسيى بالعبادة لا غاية السرور او خوف العقاب ولم يقرب قد يخرج
 عن العادة فليس مكررا ولا في النوافل والسنن مطلقا اى بعد
 او غير عذر وتكرار السجدة في ركعة واحدة في الفرائض وجعلها
 واحدا لان الحاصل يؤل الى ما قلنا وتكرار الآية والسورة ولو اجري
 عبارة على ظاهر في ثلثة مواضع لارتقى العدد الى عشرين فذلك
 اولنا هذا احسانا للطن في حق السلف وتحرزا في القول عن السلف
 واما قال في الفرائض اذ في النوافل لا يكره وفي الصلوة رافعا
 كميته الى المرفقين للرجال وللنساء الفضا اذا كانت حرا كروا
 الرق من العوارض فلم يقل للرجال والنساء الرقيات وقول
 المقتدى عند آية الترخيب هي ما فيها ذكر النعيم والترهيب وهي
 ما فيها ذكر التحريم نحو صدق الله وبلغت رسله لانه محل الانصاف

٩٨
 افش الصلوة بالمسلمين
 كذا في الذخيرة وان يصلي
 راي بطا من ذلك فقال
 لو كنت ذنبت الى بعض الناس
 فقال عذرنا اني ان تترك
 الشيخ الامام الفقيه ابو جعفر

والشيخ للعلل ان يصلي
 في ثلثة اوقات ولا المدة
 كذا في الخط وان يقرأ
 كذا في الخط وان يقرأ
 كذا في الخط وان يقرأ
 كذا في الخط وان يقرأ

كذا في الخط وان يقرأ
 كذا في الخط وان يقرأ
 كذا في الخط وان يقرأ
 كذا في الخط وان يقرأ

هذا في الكافي فان قيل لا يجوز ان يكون
 في البيت من غير صلوات الله عليه وسلم
 في البيت من غير صلوات الله عليه وسلم
 في البيت من غير صلوات الله عليه وسلم
 في البيت من غير صلوات الله عليه وسلم

جلوس الجبابرة فلهذا اكره ضعيف لانه عليه السلام كان ترجع في جلوسه
 في بعض احواله وعامة جلوس عمر بن الخطاب في مسجد رسول الله كان ترجع كذلك
 في الكافي وفي مسند الطحاوي الى الليث ويكره الترجع لان عمر بن الخطاب
 من ذلك فقال ابنه انك تقعد كذا فقال له عمر بن الخطاب ان رجلي لا تتحمل في
 وانه ايدل على الكراهية حاله للاختيار وعلى الاباحة حاله العذر في الصلوة
 وغيره او على ان ترجع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الاحوال كان
 بعذر فلا يثبت نهي فنعصا على ان من يعيل الكراهية بالتشبه بفعل الربا
 على كمال الكراهية في الصلوة لان الكراهية لما ثبت خارج الصلوة
 نفي الصلوة اشد وان يعيل هذا صورة غير مقطوع بها فكذا
 اذا كان فوق راسه في السقف من يديه لم يثبت جبريل عليه السلام
 انا لا ندخل متافيه كلب او صورة وبيت لا يدخل فيه الملائكة شر البيت
 فيكره الصلوة فيها اذا كانت كسوة بحيث تبدو للناظر طائفه
 دون الصغيرة لان الصغيرة جدا لا تدروا على ان على خاتم
 بريرة رضي الله عنه زبائنان وعلى خاتم وانيال عليه السلام صوته
 اسد واليوت وبنيها جبريل فلهذا نظر اليه عمر بن الخطاب وعرف

التي اخذت للعبادة مثلها فافهم
 في البيوت ولكن لو قال في ذلك
 سلبية وطبيعة يتلفح بجر

٩٢

استقامة قلبه بخلافه
 والتمس على طاهر الا خاف من
 ادرك المعنى الخفي في سبيل
 الا قدم فنبهني ان يعلم
 لا يعلم فان من خلاص الدقائق
 معملية لا تفهمون رتبة اسفل
 فيقولون في خفاة ويجهلون
 فيقولون فخطوات السبلين فان قطع
 الراس فلا يابس بل انه لا يعبد
 الراس فلا يابس بل انه لا يعبد

في البيت من غير صلوات الله عليه وسلم
 في البيت من غير صلوات الله عليه وسلم
 في البيت من غير صلوات الله عليه وسلم
 في البيت من غير صلوات الله عليه وسلم

يجوز ان يحل الميت وان يكون
 على ما لم يصبه على الركان واقف
 من غير ان يكون على الركان
 من المكنونات في هذا الموضع
 من الاقوال التي تحت في
 الصلوة لا التي تحت في
 الصلوة لا التي تحت في
 الصلوة لا التي تحت في

بالعمرة بخلاف ما لو كانت الوسادة منصوبة كاللحماء وكانت على
 الستر لانه تعظيم لها واشد ما كراهية ان يكون امام المصلي ثم فوق
 راسه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه وان يلبس ثوبا مصورا وهو يصلي
 التشبييه بما في الضم ولا تقصص صلوته في جميع الصور لوجود شرط الطهارة
 والهنئ المعنى في غيره وان يصلي الى ثوبه او كان في فيه نار لانه يئنه
 عبادته الى نحو قبيل لعدم وان يصلي الى وجه احد لانه تعظيم
 له كذا في الكافي ومنها ما يخفى بالسبب وهو ان يصلي غاسرا
 تحسلا او للحرارة وللخشوع حسن كذا في المحيط والطحاوي وان يصلي
 مع اعراس المتاكب كذا في المحيط وان يصلي معتجرا وهو ليف عامته حول
 راسه وتركته راسه كشوفة وقيل ان يجعل بعض طاعة على راسه
 وبعض على وجهه كذا في شامل البيهقي وان يصلي وهو ان يضع الرأ
 على كتفه ولم يدخل يديه في الكمين ومنع ان يشد القباء بالمنطقة
 من الرأ من السدل كذا في المحيط وقيام الامام في الطاق والعقص
 فانه للرجال مكره والمرأة ان مقصته هي عادة النساء فينبغي ان لا
 يكره وان مقصته على ثمة فلا يبعد انها يكره كذا في شرح المشرق

عباد المكنونات التي
 من غير القبيل لعدم
 المصلي في انشاء الصلوة بل
 انقضت تحريم الصلوة معها
 فقد خربت ما من بعد فقلت
 مع هذا التحقيق فيم ارتفاع العذر
 البديهي بسبب عدم الخروج
 ٩٥
 البعض كالقعدة الاولى و
 الزينة وقراءة ما دون الفاتحة
 للصلوة ايت مع الكراهية فتدو
 على وجه لا يفرق كذا في الكافي
 السابغ في البلحات وهي
 احد عشر العام ما ينفذ نظره
 بموجبه عينه وادنى وجهه وهم
 فعله الا باقته لا يحل في وجهه وهم

الخويل عزم كمام
 موضع سجدة من قوادع
 للعدالة كذا في الكافي
 السابغ في البلحات
 السابغ في البلحات
 السابغ في البلحات
 السابغ في البلحات

عن الواجبات لان
البيانات فكل ما يتحقق له من
المعين فيه متحقق على الامكان
بل على التوهم حتى لو تحقق
على البطلان ينبغي ان يكون
واجبا لا لانه ليس من ضروريه
لكن قطعاً لان اللاحق قد يتحقق
عن البطلان كالحال في الوجوه
ضعيف لان الغالب كما
المحقق ولذا استقر في
الحكم اذا غلب الخوف في
فاز اغلب الايمان فلا وما
ايام الحياه

وقيل لاسي قبل الاول ويحل الثانية كذا في الكافي ويمكن بيان لفظ
المختصر على هذه الرواية بان نقول معنى قوله وقتله الحية المطلقة
هي قطعها او يقيها والحية البيضاء وهي حية صورة ولا قطع في حقيقته
بل قالوا هي جن على صورة الحية ولذا سميت جنية فلم تكن حية مطلقة
وحل الكلام على الاول حمل على الرواية المختار ومعنى قوله مطلقا
اي وان حصل للمصلي الانحراف عن القبلة وان احتاج الى المعالجة
اي الى العمل الكثير وهي الضربات المتواليات وقيل ليتناف لانه
عمل يخص فيه للمصلي وهو كما شئ بعد الحدث والاستقاء من البهر
قالوا انه امر من بين يديه فحات الا ترى منه فان لم يخف يكره كذا في
الكافي واما اجنا قتلها تسكيا بقوله ام اقلوا للاسودين ولو كنتم في
الصلوة اي الحية والعقرب والتشبيه تغليبا وليشئ الامر للوجوب
مع انه موضوع لان نفع القتل يرجح اليها ولم يذكر قتل العقرب مع
اباحته في الصلوة لعدم الاعتبار بشدة نقصها لانه فان قلت ان
النفس حرام وفي عدم قتلها تعريض النفس للهلاك وهو حرام
فالهلاك فيكون القتل واجبا احياء النفس عن الهلاك فيكون النفع

حقیقۃً آتاد و اشئ تنبیر
 السانی فیکون کالسواد و البیاض
 مع کانت الاباضۃ بمنی ہوا
 الفعل فقط تعین الوجوب
 کذلک و لا یجوز تنبیر
 اختیارات الوجبات عن الباض
 بل الوجبات ذاتها من الباض
 الغرض من هذا المختصر
 حیات یحی

97

لا يدخل بعضها في بعض والاعتدال في ذلك الكتاب
فروى عن من صاحبه الواجبات في هذا الكتاب
ان يقول الواجبات في هذا الكتاب
التي بها يحصل قضا العبد سبحانه
تعالى والواجبات الواجبات فليكن
الفتاوى في الواجبات الواجبات
انخل الصلوة والواجبات
نظر الى ان الواجبات
الفصل

في الركعتين لا يكون الا في الركعة الاولى
 في الركعة الاولى في الركعة الثانية
 في الركعة الاولى في الركعة الثانية
 في الركعة الاولى في الركعة الثانية

الحفظ لانه يوجد في المصلاة طبعاً مثل سائر المباحات وامساك
 الدرهم في فمه او ذناير بحيث لا يمتدعه عن سنة القراء
 فان منعه يكون ممنوعاً مكرهاً وفي يده اى امسكه في يده ايهما جيت
 لا يمنع عن السنة الا اعتماداً فان منع منعه لانه مكره وفي اداة
 القرآن على التاليف اى على ترتيب المصحف كما نقل عن النبي
 ابن مالك كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرؤون القرآن
 على ترتيب المصحف وادنى درجات افعلهم الاباحة ويجوز تركه فانه
 عليه السلام قرأ في الوتر في الركعة الاولى تسبيحاً ثم وائاً انزلته و
 اذا زلزلت الارض وفي الثانية الكافرون العصر والكوف وفي الثالثة
 الاخلاص والمعوذتين ولو كان الترتيب اجاباً لما تركه ذكر بعض
 ما قلنا في فتاوى الحجة ونقص منسوب كيلا يلحق بغيره
 اى كيلا يلتصق التوب في الركوع متعلق بنقص الشرب وقراءة اخر
 سورة في ركعة واخر اخرى في ركعة اخرى اى واخر سورة اخرى
 على القول الصحيح وفي الخلاصة اذا قرأ خاتمة السورة في ركعة ثم

وان في التواضع الركعة الاولى
 سورة الناس في الثانية الضادون
 ان يقرأ في الثانية سورة في الركعة
 ان يقرأ في الثانية سورة في الركعة
 ان يقرأ في الثانية سورة في الركعة

مضروب ثم يقرأ في الركعة
 مضروب ثم يقرأ في الركعة
 مضروب ثم يقرأ في الركعة
 مضروب ثم يقرأ في الركعة

البيان في النسخات
 في النسخات في النسخات
 في النسخات في النسخات
 في النسخات في النسخات

واما قال في التحقيق لان المفسدات زائدة من الخمسة في الطائفة
 فان الاثنين من المعصية او وجع والفتح على غير الالام او اجاب المصل
 رجلا بلا اله الا الله والتوحيد الاسترجاع وسجوده على مجلس
 عورة وروية متوضي مقهذي يمتهم به واستخلاف من اقتدى به فكل
 المسجد ونحوه من المفسدات فقدرت بقى العدد من الخمسة الا ان
 مرجع الروايد في التحقيق واحدة نظر الى الخمسة المذكورة
 لان الاثنين المذكور جواب في معنى الكلام فانه قال اما مصائب مقدر
 سخلاف فاذا كان من ذكر الجنة او النار فانه بمنزلة اسالك الجنة
 واعوذ بك من النار وكذا الفتح على غير الالام تعليم وتعلم فيكون كلاما
 مثل كلام الناس لان المستقيم كانه يقول بعد ما قوت ما اذا ذكرني
 والذي يفتح عليه كانه اذا انتهيت الى هذا فبعده هذا والتصریح
 بمفسدة كذا في معناه وكذا الجواب بلا اله الا الله ونحوه بمعنى كلام
 الناس لانه اخرج مخرج الجواب وهو صالح له حيث يستعمل في
 موضع الجواب عرفوا والكلام شئ على قصد المتكلم فان المصلی
 اذا كان بين يديه مصحف قرأ به رجلا اسمه يحيى وقال يا يحيى

في الصلاة في وقتها
 ما يوجبها من غير ان يكون
 في القياس بالنظر الى
 من رخص الصلاة بالنظر الى
 من رخص الصلاة بالنظر الى
 من رخص الصلاة بالنظر الى
 من رخص الصلاة بالنظر الى

مفسد للصلاة المعتبرة لا المطلقة وهي الصدقة المودات مع
 الامام وكلامنا في المفسدت العامة بدليل قوله على العموم فنحقق
 انها في التحقيق خمسة وان زدت ظاهرا او كان الواجب لصاحب
 المختص على هذا التحقيق ان يقول وهي في التحقيق اربعة لان الحكم
 على معنى الكلام كذا في التحقيق وشرح الهداية لموليناه حميد الدين
 فكان كاللذين فعلى هذا قوله وهي في التحقيق خمسة لم يوجب تحقيقه
 هو اذ اعلم في الضمائر وانما لم يقسم سبعة المفسدت على قسمين
 الخاص العام كما قسم الاقسام السابقة لان الخصوصية في المفد
 غير معقولة ظاهرا لان المفسد لبعض الصلوة مفسد للجميع والمفد
 لصلوة الرجال مفسد لصلوة النساء والحاصل ان قسمته
 الخاص ليس المفسدت ولذا لم يذكره وفيه بحث فان المحاذ
 مفسد لصلوة الرجل دون المرأة وكذا اكشاف شعر الرأس مفسد
 لصلواتها دون صلوة فتحقق التقسام بهذا القسم مثل التقسام
 سائر الاقسام على قسمين ويمكن الاعتدال عن هذا الايراد بان تقول
 القياس يقتضي صحة صلوة الرجل في محاذات المرأة كما قال الشافعي

في الاجاب وفي الجواب لان كونها
 المحاذات فرع ضعف لان على خلاف
 عدة لصلوة الرجل على خلاف
 القياس لا يقتضي عدم كونها
 من المفسدة وعدم كونها
 من المصلحة منسوخة وانما ذلك
 ان كان الامر للضرورة

ان حيث اخبرني انه قال في اجل
 تأخير المرأة فضع على الرجل فانها
 عانت الام فلم تقم مقامه فنفسد
 صلوة والامام فلو لم تقم مقامه فنفسد
 لان التأخير واجب عليه فانها
 فلم تكن يئ تاركه للفرض فافسد
 لصلواتها كذا في الشافعي شرح
 المستوفى ولا شك ان قولنا
 المستوفى امر معقول واجوب

الذي يشرع في تركه
 في تركه
 في تركه
 في تركه
 في تركه
 في تركه

في الصلاة وسلمة ان الحكم اذا كان
 التمسك ان النبي عليه
 وزادة القرآن به
 الناس وانما بين يدي من كلام
 السلام ان صلواته
 لهذا القول ولذا قوله عليه
 على الصوم وهو مطلقا
 في الصلاة وسلمة ان الحكم اذا كان

شعر الرأس وبه يحصل التقضى عن عدم ذكر تقديم المقته على
 من المفسدات فان تأخير المأموم عن الامام فرض عليه وبالتقديم
 تاركاً للفرض فيفسد صلاته وقد ذكر صاحب المختصر واحد من المفسدات
 فان قلت ترك الفرض انما يكون مفسدا للصلاة اذا كان من المفسدات
 الصلاة لا مطلقا الا يرى ان اجتماع قرة الامام على المقته فرض
 بنص قطعي الثبوت والدلالة ولكن نذكره لا يوجب فساد الصلاة وعن
 المعلوم ان ترك القيام والتقديم على الامام ليسا من اركان
 الصلاة فينبغي ان لا يفسد بها قلنا كما يفسد الصلاة ترك اركانها
 نقصد ترك شرط من شرائط صحتها ايضا كترك الاستقبال او ترك
 العورة لانهم عدم كونها من شرائط صحة الصلاة اذ تركه نقصد
 لا محالة وانما آخر المفسدات عن سائر الاقسام تعليم المصلين
 ليس فون عنان عنايتهم الى تركها ويتخذونها وراء ظهورهم صيانة
 للعبادة عن الفساد والهدم ادى الى سبيل الرشاد والداعي عبادة
 الى طريق السداد والتكامل بحكام الناس مطلقا اي عامه او
 ناسيا عيظانا او انما في الفريض او في النوافل قليل كالحكم

في الصلاة وسلمة ان الحكم اذا كان
 التمسك ان النبي عليه
 وزادة القرآن به
 الناس وانما بين يدي من كلام
 السلام ان صلواته
 لهذا القول ولذا قوله عليه
 على الصوم وهو مطلقا

١٠٠

في الصلاة وسلمة ان الحكم اذا كان
 التمسك ان النبي عليه
 وزادة القرآن به
 الناس وانما بين يدي من كلام
 السلام ان صلواته
 لهذا القول ولذا قوله عليه
 على الصوم وهو مطلقا

في الصلاة وسلمة ان الحكم اذا كان
 التمسك ان النبي عليه
 وزادة القرآن به
 الناس وانما بين يدي من كلام
 السلام ان صلواته
 لهذا القول ولذا قوله عليه
 على الصوم وهو مطلقا

في صلوة مفتي بفتنة والعبير
و هو قوله ثم الامس فكل
بالهنية ثبت بفتن
مشكل لان اتقنا من الطهارة
ناقد من بعض الفتاوى وهو
الدام هذا حال
والفتنة

لا تقصدوا ان تصوموا في شهر رمضان
 الا في شهر رمضان
 لا تقصدوا ان تصوموا في شهر رمضان
 الا في شهر رمضان
 لا تقصدوا ان تصوموا في شهر رمضان
 الا في شهر رمضان

جميعا لان استفاض الطهارة خطا بالان في وحي ليست بمسابقة و
 كان له سادبا اعتبار معنى الجنازة لصحة الجنازة المتعدية فوجب استفاض
 طهارة وصل فاطر الى عودته امره جنة ولكنها لم تنقص في اجواب ال
 النص مرد في صلوة مطلقه ميتا ول فاهم الخطاب لان غير لان الخطاب
 لمن لا يتعلل ولا يغمم حاله بعض لكونه غير معقول غير معلوم فلم يكن اسحاق
 النائم وجبى وصلوة الجنازة بها بطريق القياس في الطريق الدلالة
 لان صلوة الجنازة ليست في معنى صلوة المطلقة وصبى النائم ليسا
 في معنى البائع والقيضان صلواتهما في معنى صلواتهما لان فعلهما لا يوصف
 بالجنازة بخلاف فعله واللا لا يعقيم المساقين الا صلح وانصرع والعمل
 الكثير قد سبق تفسيره على اختلاف بينهم بلا صلوة وهذا احتراز عن
 النفع على ما مر فانه لا يعقد صلوة الفاح ولا يستفيع مع ان ثلثين
 على كبره ولهذا فسدت صلوة النبي صلى الله عليه وسلم لان ليس لاصلاح
 الصلوة حتى بعد من فعلها واعمالها وعن مشي المقتدين في صلوة
 الخوف فانه ان كان ملاكثيرا ولهذا فسدت الصلوة في غير هذه
 لكنه لما كان لحرار فضل الجماعة عدس اعمالها والاصلاح تارة

من في الصلاة فليصلي فان
 من في الصلاة فليصلي فان
 من في الصلاة فليصلي فان
 من في الصلاة فليصلي فان
 من في الصلاة فليصلي فان
 من في الصلاة فليصلي فان

لا تقصدوا ان تصوموا في شهر رمضان
 الا في شهر رمضان
 لا تقصدوا ان تصوموا في شهر رمضان
 الا في شهر رمضان
 لا تقصدوا ان تصوموا في شهر رمضان
 الا في شهر رمضان

انتهى ان يفسد فاحتمل ان المراد من الغرض اي الغرض انما راجية
 والد اخلته المذكورة المعذرة في صدر الكتاب فان تركها مفسد
 بصلوة مطلقة ولو طرأ فواته من غير اختياره اذ قلنا يكره صرف الغرض
 الى المطلق ويمنع فرضية التقييد عند النسيان فان النسيان لما كان
 بنسبة الترتيب لم يكن تقييد الغائبة على الوقفية فرضا الا بشرط التذكر
 ونحوه من النسيان بهذا الطريق مسلماته احسن عن الاشتغال ولو
 قيل المراد من المفسدات ههنا اي الاشياء التي تفسد صل الصلاة وتذكر
 الغائبة يفسد وصف الصلاة لا اصلها عندنا خلافا لما ذكره في المصنف
 لم يرجع الى ادراجي في نه انقسم على ان فساد الصلاة الفرضية عندنا موقوف
 حتى لو صارت سنا لا تقلب المؤدت صحيحا في شرح المنظومة بخلاف
 المفسدات فانها مفسدة لاصل الصلاة في الحال بحيث لا يمكن تداركها
 اصلا بلا عذر فلو انقرا عن ترك الغرض بعد ترك الامي القراءة
 وترك لمصلحة شتر العورة الذي هو عاجز عن شتر العورة وترك القيام
 ممن ركب الفلك وترك الاستقبال ممن صلى اكبأ عند شتره او
 انخوف فان القيام والقراءة وشتر العورة والاستقبال فرض على

من الغرض انما راجية
 والد اخلته المذكورة
 بصلوة مطلقة ولو طرأ
 الى المطلق ويمنع
 بنسبة الترتيب لم يكن
 ونحوه من النسيان
 قيل المراد من المفسدات
 الغائبة يفسد وصف
 لم يرجع الى ادراجي
 حتى لو صارت سنا لا
 المفسدات فانها مفسدة
 اصلا بلا عذر فلو انقرا
 وترك لمصلحة شتر
 ممن ركب الفلك وترك
 انخوف فان القيام

١٠٣
 كذا في القوس
 العرفي
 كلف العورة في الصلاة من غير
 اختيار المصلي فان فسد كلف
 العورة في غير الصلاة ترك
 الغرض بعد فرضه او ترك
 وقراءة قلنا عدم الاستقبال
 ليس بعذر لان العذر وجوبه

الصلوة فلو انقرا عن ترك الغرض بعد ترك الامي القراءة
 وترك لمصلحة شتر العورة الذي هو عاجز عن شتر العورة وترك القيام
 ممن ركب الفلك وترك الاستقبال ممن صلى اكبأ عند شتره او
 انخوف فان القيام والقراءة وشتر العورة والاستقبال فرض على

[illegible]

١٠٣
 صلى الله تعالى
 عليه و آله
 وصحبه و سلم
 و آله و سلم

۱۰۴

